الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كليةالعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:التاريخ
رقم: .....

أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1914-1830)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التـــاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعـداد الطلبة:
- حيـــــاة حسني
- ســـــارة خرزي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ(ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
كمـــــال بيرم	جامعة محمد بوضياف –المسيلة -	رئيسا
صالح لمـــــيش	جامعة محمد بوضياف –المسيلة -	مشرفاومقررا
قـــويدر عـاشور	جامعة محمد بوضياف –المسيلة -	ممتحنا

السنة الجامعية 2016 /2017

مقدمة :

يرى كثير من الباحثين والدارسين لتاريخ الجزائر الحديث أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن وليد حادثة المروحة التي اعتبرت من قبلهم بأنها حادثة واهية اعتمدت عليها فرنسا لاحتلال الجزائر،ذلك أن هذه الحادثة قد سبقتها العديد من المخططات والمشاريع الفرنسية، وقد جاء احتلال الجزائر من قبل فرنسا في ظل بروز ظاهرة استعمارية أوروبية مسيحية هدفها اقتسام ما يسمى بتركة الرجل المريض (ممتلكات الدولة العثمانية).

منذ احتلال فرنسا للجزائر في 5 يوليو 1830 بدأ يفكر القادة الفرنسيين على مختلف أطيافهم عن البحث على الآلية التي تمكن من خلالها خضع الجزائر كلية وجعلها جزءا من فرنسا، لذلك بدأ التفكير والبحث عن الأساليب والطرق التي تمكنهم من جعل الجزائر أرضا وشعبا وعاداتا وتقاليدا جزءا لا يتجزءا من فرنسا .

ولقد تنوعت هذه الأساليب وتعددت حسب طبيعة كل مرحلة وتطور الأحداث.

ومن هنا وقع اختيارنا على موضوع أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1914) بهدف محاولة المساهمة في إبراز بعض المعطيات المتعلقة بهذه الأساليب وتنوعها.

ومن العوامل التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع،والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

1) الرغبة في الإطلاع على التاريخ الوطني للجزائر خلال الاحتلال الفرنسي.
2) محاولة التعمق أكثر في دراسة السياسة الفرنسية الإدارية في الجزائر خاصة خلال القرن 19 وبداية القرن 20 .
3) عدم توفير دراسات عميقة ودقيقة المتضمنة لمختلف الأساليب السياسية الفرنسية.

4) محاولة توفير دراسة علمية أكاديمية تتناول مختلف الأساليب السياسية الإدارية. الفرنسية في الجزائر طيلة الفترة الممتدة 1830-1914.

وتكمن **الإشكالية** في الطرح التالي :

هل اعتمدت فرنسا على أسلوب والية واحدة في إخضاعها للجزائر؟ وهل سايرت هذه الأساليب بغية ترسيخها في واقع الجزائر نوعا من القوة ؟ وما مدى مجابهة المقومات العسكرية لهذه الأساليب ؟ وما هو الدافع الذي دفع فرنسا إلى تغيير أساليبها العسكرية والسياسية من مرحلة لأخرى ؟

أما فيما يتعلق بالمنهج فقد اعتمدنا **المنهج التاريخي الوصفي** لاستعراض أساليب السياسة الإدارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر ، في مختلف محطاتها خلال الفترة الممتدة من 1830-1914 بغرض سرد ووصف الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية .

بإضافة إلى **المنهج التاريخي المقارن** الذي كان الهدف منه إبراز مدى الفوارق الواضحة في الامتيازات الممنوحة من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر لصالح العنصر الأوروبي مقارنة بالعنصر الجزائري خاصة المتعلقة بالرسوم الضريبية ومنح الأراضي ...الخ .

نظرا للمادة العلمية المتحصل عليها والتي دفعت بنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى **مدخل تمهيدي وفصلين و خاتمة.**

وفي البداية تطرقنا إلى التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر 1830-1914 وقد تناولنا في **الفصل الأول**آليات الإدارة الفرنسية سياسيا واقتصاديا والذي اندرج تحته مبحثين، **عنونا المبحث الأول** بإستراتيجية الإدارة الفرنسية سياسيا، حيث تضمن عناصر جزئية متمثلة في شكل مطالب، وتناولت هذه الأخيرة سياسة إغراء أعيان الجزائريين وقادتهم

وبعض من شيوخ الطرق الصوفية، استخدام المكاتب العربية، اعتماد قانون الأهالي كأسلوب للتحكم في الجزائريين، في حين تضمن **المبحث الثاني** أدوات السياسة الاستعمارية اقتصاديا والذي اندرج تحته عناصر جزئية تضمنت استخدام الضرائب، مصادرة الأراضي، القرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية .

أما بخصوص **الفصل الثاني** فكان بعنوان طرق السياسة الفرنسية اجتماعيا ودينيا، والذي تفرع عنه مبحثين، تطرقنا في **المبحث الأول** إلى أساليب السياسة الفرنسية اجتماعيا، والذي تناول الإبادة الجماعية ، واستهداف المرأة والأسرة الجزائرية ، قانون التجنيد الإجباري .

ومن جهة أخرى عنونا **المبحث الثاني** وسائل الإدارة الاستعمارية القمعية دينيا وصنف بدوره إلى ثلاث عناصر استهداف مؤسسات الدين الإسلامي، ومحاولة إزالة القضاء الإسلامي، وطرح الحركة التبشيرية .

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة **مصادر و مراجع** من بينها :

- عدي الهواري في كتابه"الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 "، والذي اعتمدناه في مصادرة الأراضي .
- أحمد توفيق المدني في كتابه " كتاب الجزائر " الذي تطرقنا من خلاله إلى كيفية استخدام الضرائب .
- أبو القاسم سعد الله " الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، والذي استخدمناه في الحديث عن الإبادة الجماعية .
- بوضرساية بوعزة في كتابه " سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي "والذي اعتمدنا فيه كيفيه استهداف الدين الإسلامي.

- مصطفي الأشرف في كتابه " الجزائر الأمة والمجتمع " والذي أفادنا في طرق إغراء أعيان الجزائريين وقادتهم وبعض من شيوخ الطرق الصوفية ومن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا الموضوع :

- طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة 1830 -1914 والتي عرفت الكثير من التغيرات في أساليب السياسة الإدارية المنتهجة من طرف الفرنسيين في الجزائر.
- تعدد الأساليب التي اعتمدتها السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر مما اضطربنا إلى التركيز على أهم الأساليب في مختلف المجالات .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بكلمة شكر إلى الدكتور صالح لميش على مختلف التوجيهات والنصائح المقدمة ، كما أشكر كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد .

مدخل:

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوربي الحديث[1]،حيث كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة،والاستيلاء على خيراتها وثرواتها،وبالتالي إيجاد منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة لها،ولذلك عمد السياسيون الفرنسيون إلى انتهاج سياسة الإدماج في الجزائر،وإصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين، ومثل ما قال **منيرفيل**أول رئيس لمحكمة الجزائر أن السياسة الفرنسية في الجزائر قائمة على فكرة أساسية مفادها :"**ينبغي أن يذوب السكان المسلمين في الحضارة الفرنسية،لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر**"[2].

ومن اجل ذلك قامت السلطات الفرنسية بتشكيل نظام إداري تنفيذا لسياستها، وقد مر بمرحلتين :

1. مرحلة النظام العسكري:والتي امتدت من 1830إلى 1870

بعدما نجح الجيش الفرنسي من السيطرة الكاملة على الجزائر يوم 5 جويلية 1830، بادرت السلطات الفرنسية بقيادة **دي بورمون** إلى إنشاء نواة الإدارة الفرنسية في الجزائر، وإيجاد سلطة مدنية إلى جانب السلطة العسكرية ، حيث كانت هذه الإدارة تتشكل من ثلاث لجان هي :

[1]نصر الدين بن داود : أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،طبعة خاصةمن وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص51.

[2]عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1997 ، ص ص 193-194.

- ✓ **اللجنة المالية الحكومية:** برئاسة المتصرف دينية أعضائها من الفرنسيين والعرب واليهود، مهمة هذه اللجنة تسيير شؤون المدنية ، وتوفير الحاجيات للجيش والسكان، والمحافظة على الأمن.
- ✓ **اللجنة البلدية** : رئيسها فرنسي وأعضائها من كبار اليهود وأعيان حضر الجزائر منهم **احمد بوضربة وأحمد خوجة وإبراهيم بن مصطفي باش.**
- ✓ **اللجنة الدينية:** مؤلفة من تسعة أشخاص ،بعض أعضائها من الجنة البلدية منهم **أحمد بوضربة،** مهمتها السهر على الأوقاف ومرادفاتها[1].

وحسب هذا التنظيم الجديد،فإن إدارة الشؤون الجزائرية كانت على الشكل التالي:

- ❖ **المسؤول الإداري والمالي المدني:**وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل الخاصة بالجزائر، يتم تعينه من طرف رئيس مجلس الوزراء.
- ❖ **مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا:**يشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقضايا حفظالأمن وحماية الممتلكات الفرنسية في إفريقيا.
- ❖ **مسؤول الإدارة:** يشرف على وحدات الاحتلال في إفريقيا[2] .

وبسبب طبيعة الحكم العسكري الفرنسي وما انجر عنه من كثرة الشكاوي والتهميش للمسؤولين المدنيين الفرنسيين، هذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة إفريقية في 07 جويلية1833من أجل التحقيق في الموضوع، وبعد التحقيق اقترحت اللجنة أن تحتفظ فرنسا بالجزائر، وأطلقت عليه اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا .

[1]ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، ط1 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 28– 29 .

[2]عبد الوهاب بن خليف : الوجيز في التاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945 ، تقديم : سليم قلالة، ط1، دار بني مزغنة ، الجزائر ،2005 ، ص 36.

وفي 12 ديسمبر 1833 تشكلت لجنة ثانية برئاسة **ديكاريس** ، حيث أكدت أعضاء اللجنة على بسط السيادة الفرنسية على قطر الجزائري .

وباختصار فإن التقرير الذي قدمته اللجنة الثانية في 10مارس 1834يشمل على النقاط التالية:

- خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية.
- إعطاء صلاحيات للحكام العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي .
- إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر .
- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000جندي[1] .

وبداية من تاريخ صدور هذا التقرير أصبحت الجزائر تابعة إداريا إلى وزارة الحرب الفرنسية[2] .

2. **مرحلة النظام المدني**:بدأت هذه المرحلة مباشرة من بعد الإطاحة بحكومة **لويس نابليون**[3]بتاريخ 2 ديسمبر 1870،حيث عين الجنرال **دوقيدون** كأول حاكم عام مدني في الجزائر،وطالب بتشكيل حكومة محلية قوية لأن وجود حكومة من هذا النوع يمكن لها أن تقاوم حتى حكومة مركزية كسولة[4].

[1]عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 122.

[2]المرجع نفسه ،ص 123.

[3]المولود (1808-1877)شقيق نابليون الأول ، أصبح رئيس جمهورية الفرنسة الثانية بعد لثوره 1848 لقب بنابليون الثالث ، خاض الحرب ضد روسيا 1870 وأسرا فيها،(أنظر: محمد عيساوي ونبيل شريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830—1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ص 126).

[4]Charle Robrt Agéron: Les Algeriene Musulmane et France(1871 -1919) , paris,1968 , P50.

وظهرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين التعسفية والتي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية وبسبب ذلك صرح **كريميو**[1]عن أسباب استبدال النظام العسكري بالنظام المدني في نداء له للجزائريين[2]:

- **قانون كريميو:** الصادر في 24 اكتوبر 1870 والذي يرمي إلى :

- إقامة نظام مدني يهدف إلى إدماج كلي للجزائريين بفرنسا وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- تعيين حاكم عام مدني للجزائر يكون تابعا لوزارة الداخلية يعوض الحاكم العام العسكري الذي كانا تابعا لوزارة الحرب الفرنسية .

- **قانون 24 ديسمبر 1870:** ويرمي إلي :

- جعل المستوطنين يوسعون من نفوذهم وتقويته في المناطق التي يقطنها مسلمون جزائريون،هذه المناطق تديرها أسماء جزائرية معينة من قبل الإدارة الفرنسية .
- إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[3].وتطبيقا لهذا النظام صدر مرسوم في 29 مارس1871ومما جاء فيه :

✓ تقسيم الجزائر إلى إقليم شمالي مدني وجنوبي عسكري يحكمها حاكم عام مدني.

[1]محامي يهودي وسياسي فرنسي مواليد 1796-1880،أعلن عن قانونه المشهور في 24اكتوبر 1870 ، أصبح عضو في مجلس الشيوخ ،من أعماله سن قوانين تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم ،بالإضافة إلى فرض غرامات باهظة على السكان،(أنظر: ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية، ج2، ط1 ، منشورات دار الأدب،بيروت 1969، ص 84).

[2] الملحق رقم 01.

[3]عبد الوهاب بن خليف : المرجع السابق ، ص 42.

✓ إنشاء مجالس بلدية وعمالية كما هوا الحال بفرنسا[1].

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 ، ص ص 27- 28 .

لم تقتصر الإدارة الاستعمارية في الجزائر على المواجهة العسكرية في البلاد الرافضة لسلطتها الجديدة، بل وجهت نظرتها إلى مختلف الجوانب، منها الجانب السياسي والاقتصادي، ولتنفيذ سياستها تنوعت أساليبها، والتي جمعت بين التقرب من جهة وذلك من خلال محاولة إغراء بعض العناصر الجزائرية منها القادة والأعيان وبعض وشيوخ الطرق الصوفية، والقوة من جهة أخرى وذلك عن طريق إصدار القوانين والتشريعات من أجل ضمان خضوع المجتمع الجزائري لسياستها إجباريا.

1) المبحث الأول:إستراتيجية الإدارة الفرنسية سياسيا

- **المطلب الأول : إغراء أعيان الجزائريين وقادتهم وبعض من شيوخ الطرق الصوفية :**
- **أولا:إغراء أعيان الجزائريين وقادتهم:**

التجأ الفرنسيون إلى استخدام سياسة الإغراء رغبة منها في توسيع نفوذها حيث تعددت أشكالها بين توظيفهم، ومنح لهم بعض الامتيازات والمناصب .

كانت إستراتيجية الإدارة الفرنسية في استدراج الأعيان هي الحفاظ على نفوذ الأسرة الكبيرة في المناطق التي كانت أقل خضوعا للسيطرة العثمانية، حيث اعترفوا بالمشيخات الموروثة وفق ما يخدم مصالحها، فكان اختيار الأعيان يخضع لعدة شروط، منها قوة شخصيتهم ومدى تأثيرهم على محيطهم ، ومكانتهم العالية [1].

طبق هذا الأمر في البداية مع أعيان مدينة الجزائر، حيث كان الاعتقاد الشائع لدى الفرنسيين أن حضر الجزائر كانوا متضايقين من الإدارة العثمانية،لأنهم حسب رؤيتهم

[1] عثمان زقب : السياسة الفرنسية في الجزائر1830 –1914 (دراسة في أساليب السياسية والإدارية) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة –2014 –2015 ص 85.

طبقة صالحة للتعامل مع هذه الإدارة لكن سرعان ما انقلبوا عليهم واتهموهم بالتآمر والطموح ونحو ذالك [1].

تجاوزت هذه السياسة إلى الرغبة في استخدام هؤلاء الأعيان والمشايخ في أغراض تجسسية، وبالتالي اشراكهم في مشروع الاحتلال، من خلال الكيد من الثائرين والمشاركة في عمليات استهداف الزعامات الثائرة واعتقالهم [2].

وصلت بهؤلاءالمتعاونين مع الاحتلال إلى الانتقام من الأهالي المتعاونين ،من خلال تزويد الإدارة الاستعمارية الغازية بالرجال والعتاد وأكثر من ذالك أنهم كانوا يتقاسمون معها الغنائم والأراضي التي كان الاستعمار ينهبها من إخوانهم الجزائريين [3].

ولأجل ذلك أنشأت الهيئة المركزية[4]،حيث كان الهدف من إنشائها ترضية الجزائريين ولاسيما الطبقة التي تعاونت معهم والتي كانت تضن أن زوال الإدارة العثمانية يعني انتقال الحكم إليها، والتي كانت مستعدة لكل التنازلات من أجل الحفاظ على مصالحهم ، ولعل هذا ما سهل عملية استيطانهم واستدراجهم من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي[5].

ويعلق المؤرخ روسي: من خلال استعراضه للصعوبات التي واجهتها الإدارة الاستعمارية في تجنيد العملاء من الأعيان والقادة بقوله:" **أنه كان من الصعوبة بإمكان إختيار من**

---

[1] أبو القاسم سعد الله : محاضرات في التاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982، الجزائر ، ص 85.

[2] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 103.

[3] مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر 2007 ص ص 58-61.

[4] أنشأتها اللجنة الحكومية المركزية بأمر من القائد العام لحملة دي بورمون ضمت المنظمات السبع الهامة من مدينة الجزائر ، كانوا تقريبا من حضر مدينة الجزائر من بينهم أحمد بوضربة والحاج قدور، (أنظر:أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص 58).

[5] أبو القاسم سعد الله : محاضرات في التاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ،المرجع السابق ص 60 .

يليق بين الأعيان الكبار ،لأن الأمير عبد القادر كان أدرى الناس بأقدار الرجال، فاختاروا بينهم النخبة، ولم يترك لنا سوى الأوباش"[1].

نجحت السلطة الفرنسية في استقطاب بعض الزعامات من بينهم **احمد بن سالم** والذي استطاع بنفوذه السيطرة على الأغواط، ومجابهة الأمير عبد القادر عندما حصر عين ماضي وما كان ذلك ليكون لولا استعانته بالفرنسيين في افريل1841، كما وفقت أيضا في استدراج بعض الأسر القوية في الصحراء منها أسرة أولاد سيدي الشيخ [2].

- **ثانيا : توظيف بعض من شيوخ الطرق الصوفية:**

إن اهتمام الإدارة الاستعمارية بشيوخ الطرق الصوفية لم يكن عشوائيا، بل كان ينمو عن وعي قام بأهمية وقدرة هذه الزعامات على تأثيرها الفائق بالمجتمع الجزائري خاصة في مسألة الجهاد.

حرصت الإدارة الفرنسية على استقطاب هذه الزعامات الدينية بمختلف الأشكال من خلال إغراء والقوة والاستدراج ، حيث نجحت في استقطاب الطريقة التجارية ضمن سياسة فرق تسد لضربها مقاومة الأمير عبد القادر، وذلك من خلال استغلالها الخلافات الموجودة بين التجانية والقادرية، حيث يرى **بن يوسف التلمساني** بأن هناك عدة أسباب جعلت الطريقة التجانية تتجنب الاصطدام بالاحتلال الفرنسي ومواجهته، لأنها كانت ناقمة للحكم العثماني في الجزائر خاصة في أواخر عهده، مما أدى في النهاية إلى الارتماء في أحضان السلطة الاستعمارية .

وضمن هذا المجال تذكر **فتيحة معمري** بأن سلطات المحلية للاستعمار قد استطاعت ضمان ولاء عدد من النخبة الدينية والممثلة في مشايخ الزوايا مقابل حصول هؤلاء على

[1] أبو القاسم سعد الله : محاضرات في التاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق ، ص 92.

[2] احميدة عميراوي : من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار البعث للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2000 ، ص ص158-160.

امتيازات ومصالح إقطاعية لتسترسل لاحقا بقولها إنه منذ1830 فقدت الطرق الصوفية والزوايا دورها السياسي والثوري في المجتمع ولم يعد بالإمكان الحديث عن الزاوية كملجأ للثوار وكمؤسسة ثقافية متحررة من كل ارتباط من السلطة الرسمية للاحتلال، وابتداء من هذا التاريخ دخلت الطرق الصوفية مرحلة جديدة ، صارت وسيلة للهيمنة النفسية على المجتمع الجزائري لصالح الاستعمار[1]، وأداة طيعة في يد النظام الاستعمار ووظفها لخدمة مشاريعه الدينية بفعل ما كان لها من تأثير روحي وهيمنة على الفكر الشعبي،لتتحول إلى حركة هدامة بما تنشره من بدع وخرافات وأباطيل وشعوذة تعمل على تنويم المواطن الجزائري وإبقائه رهينة الإدارة الاستعمارية الفرنسية[2].

- **المطلب الثاني : استخدام المكاتب العربية :**

حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في بسط نفوذهم بمختلف المناطق، وقد واجهتهم صعوبات من جراء رفض أبناء الجزائر التعاون معهم، ولهذا قرر الجيش الفرنسي عام 1833إنشاء هيئة مكلفة بجمع معلومات عن الجزائريين تكون همزة وصل بين الفرنسيين و الجزائريين حيث تجسد ذلك في الديوان العربي[3]، وفي 1837 أحدث **الدوق رفيقو** الحاكم العام للجزائر فرعا في مكتبة سماه بالمكتب العربي، فيما بعد صارا يطلق عليه مصلحة الشؤون العربية التي أسندت إدارتها إلى النقيب **لامورسيار** لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية [4].

---

[1] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 121 .

[2] رابح لونيسي وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج1 ، دار المعرفة الجزائر ، 2010 ، ص 257.

[3] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 129.

[4] صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع 2005 ، ص 245.

كما أوكلت لها مهمة الاتصال بشيوخ القبائل و مسؤولي العشائر والتفاوض معهم ، وإقناعهم بقبول فكرة مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل احترامهم والمحافظة على مصالحهم [1].

وفي أفريل 1837 تم إعادة تأسيس مصلحة الشؤون العربية، التي أسندت إدارتها إلى **بيليسي** حيث قدم استقالته 1839 فخلفه في مهنته **آلونفيل**، كما طبق **فالي** سياسة الحماية في قسنطينة بعد الاستيلاء عليها حتى تكون إدارة الأهالي من الأهالي، لكن تحت وصاية السلطة العسكرية فقام بتنصيب **سي حمود ولد الشيخ**،في عهد **بيجو**[2]تم إعادة إحياء نشاط إدارة شؤون العربية في 16أوت 1841 برئاسة دوماس[3]، وفي عام 1844تأسست المكاتب العربية بصفة رسمية لتدعم الإدارة الفرنسية، حيث اتخذت إجراءات كثيرة في مجال دمج المؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية[4]، ووضعت لها هياكل الإدارية بحيث تصير هده المكاتب هي الوسيلة التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما بقي من المؤسسات الدولة الجزائرية [5]، وبعد كل هذه الظروف تحولت المكاتب العربية إلى مكاتب لشؤون الجزائريين وذلك بعد إعادة تنظيمها.

ويمكن تلخيص أهداف المكاتب العربية بمايلي :

- ✓ التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية .

---

[1] بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة، الجزائر ، ص 94.

[2]هو توماسروبار بيجو دولا بيكو نري : ولد في 1787 بمدينة ليموج ذات أصول إيرانية ، إلتحق بالتكوين العسكري وانظم إلى صفوف الحرس الإمبراطوري بدأت معاملته العسكرية مع الجزائر 1836 وفي 1841 عين حاكم عام للجزائر، وطرح فكرة سياسة الأرض المحروقة (أنظر نصر الدين بن داود : المرجع السابق ، ص ص 56 –57).

[3]صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلي غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، المرجع السابق ، ص ص 246 – 247 .

[4]باتريك إفينو وجونبلابنستاين : حرب الجزائر ملف وشهادات ، ترجمة ، بن داود سلامية ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2015 ، ص 125 .

[5]عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 130.

- ✓ مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم .
- ✓ مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.
- ✓ التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة عن طريق إقرار الأمن والاستقرار .
- ✓ استخلاص الضريبة .
- ✓ التقليص من النفوذ رؤساء الأسر الكبيرة .
- ✓ تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي[1].

وقد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر، وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى،ووحدات من الدرجة الثانوية[2].

وصل عدد المكاتب العربية عام 1865 في مقاطعة الجزائر 14مكتب، وفي مقاطعة قسنطينة 15 مكتب، وفي مقاطعة وهران 12مكتب .

تتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة الجزائرية من:

- مدير.
- ضابط مسؤول عن الصحة .
- ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية.
- مترجمان.
- ضابط صف.
- حاجبان.
- خوجة.

[1] صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، المرجع السابق، ص ص 248 –249 .
[2] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 130.

- وكيل الضياف[1].

ومع مرور الوقت ازداد نفوذ المكاتب العربية أصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو تعيين وخلع المسؤولين المحلين،وجمع الضرائب، وإصدار قرارات في مسائل الشرعية والقضائية[2].

وتحضير وتنظيم المراسلات والإصلاح على احتياجات الأهالي، وضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة،مراقبة القضاء الإسلامي والتجمعات الدينية والزوايا والتعليم القومي في القبائل والمدارس العربية والفرنسية إضافة إلى معاينة الحالة المدنية في القبائل وضبط حسابات الدراهم الإضافية[3].

تتمثل أدوار المكاتب العربية في:

1. **الدور العسكري:** كان الهدف من إنشاء المكاتب العربيةهو العمل على إخضاع الأهالي والسيطرة الاستعمارية ومراقبة حالة الرأي الشعبي وتطوراته، وفي هذا الإطار كتب أحد ضباط هده المكاتب قائلا :" **لما كنت رئيسا لمصلحة الشؤون العربية بدائرة القالة ، كان همي الوحيد هو مراقبة الرأي العام للسكان والعمل على إخضاعه لتأثيري**"من خلال ضرب كل من يهدف إلى التمرد على الاستعمار[4].
2. **الدور الإداري:** لم يقتصر دور المكاتب العربية على إخضاع الأهالي ومراقبتهم بل تعداه إلى جانب الإداري فبمجرد إنشائها حاول ضباطها رسم تنظيم إداري جديد

[1] عبد الوهاب بن خليف : المرجع السابق ، ص 38.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص ص 130- 132 .

[3] راضية بن حبرو: المكاتب العربية ودورها في نجاح السياسة الفرنسة بالجزائر 1844- 1900 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2012 -2013، ص22.

[4] صالح فركوس : احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1844- 1871 ، ج1 ، رسالة دكتورة في التاريخ المعاصر، إشراف مصطفي حداد ، قسنطينة ، 2000-2001 ، ص ص 37 -49 .

للقبائل والبلاد بكاملها وتبعا لذلك تم تقسيم القبائل إداريا إلى مجموعة من القيادات، تتضمن كل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر[1]،وكانت السياسة الفرنسية ترمي من وراء ذلك إلى التقليص من نفوذ رؤساء الأهالي الكبار والحد من ممارسة سلطتهم علي القبائل من أجل تفتيت وتشتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ حتى لا يكون خطر في المستقبل السيادة الفرنسية [2].

3. **الدورالثقافي:**اهتمت المكاتب العربية بمتابعة ومراقبة التعليم الأهالي الذي كان يستمد أصوله من الدين الإسلامي والذي كان يشكل عقبة أمامهم لتجسيد مشروعهم الاستعماري،كما كان لها دور في مراقبة رجال الدين وفرض رقابة دائمة على المساجد والزوايا وكل المنتمين إليها[3].
4. **دور المكاتب العربية في مجال القضاء** :كانت مهمة المكاتب العربية الإطلاع على كل شيء يتعلق بالأهالي، حيث أعد الضابط **ريشارد شارل** بحث بعنوان روح التشريع الإسلامي يقول في مقدمته أن هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية تبيان قدر الإمكان المعني الحقيقي للقانون الإسلامي الذي كما هو معروف مطابقة لشريعة الإسلامية، ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون لغرض السيادة الفرنسية[4].

وبما أن المكاتب العربية كانت تابعة للجيش وتعمل لتدعيم نفوذه ، فقد شن المعمرون الأوروبيون حملة ضدها واتهموها بأنها مكلفة لهم ماليا، وبمجرد سقوط الإمبراطورية وانهزام **نابليون الثالث** واعتقاله من طرف الألمان، تم حل المكاتب العربية بقرارين

[1] صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، المرجع السابق ، ص ص 83 –85 .

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 11.

[3] صالح فركوس : احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1844– 2871 ، المرجع السابق ، ص ص 205 –206 .

[4] صالح فركوس: المختصر في التاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1881– 1962 ، ط1، دار العلوم ، الجزائر ، 2002 ، ص 202 .

صادرين بتاريخ 24 أكتوبر 1870[1] وتحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني[2].

- **المطلب الثالث : اعتماد قانون الأهالي كأسلوب لتحكم في الجزائريين :**

بمجرد دخول الفرنسيين أرض الجزائر أصدرت مجموعة من القوانين الجائرة ، تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري والتمييز العنصري ولعل من أهمها قانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الأنديجينا أصدر في عهد الجمهورية الفرنسية 1871، ودخل حيز التنفيذ 1874[3]، من طرف الحاكم العام الجنرال **شانزي** الذي كرس بدوره هيمنة المستوطنين على الجزائر[4]، حيث يعتبر قانون الأهالي سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام[5]، أو هو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري عام 1847، حيث يقتضي أن يظهر الطاعة العمياء للمستوطنين[6].

تم تدعيمه في عهد الرئيس **جون فيري** في 28 جوان 1881 وهو بمثابة قانون إرقاء عنصري، جعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية،خول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكم من أجل المحافظة على النظام الاستعماري[7] .

.

[1]عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 131 –132 .

[2]بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 96.

[3]عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار الريحانة للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 129.

[4]بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 100.

[5]يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 48.

[6]صالح فركوس : المختصر في التاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1814–1962 ، المرجع السابق : ص 129.

[7]عمار عمورة : المرجع السابق ، ص 129

حدد قانون الأهالي 41 مخالفة خاصة بالأهالي في 1871، و خفضت إلى 21 مخالفة عام 1891[1] واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، بقي ساري المفعول إلى غاية 1944[2].

تشمل أحكام الأندجينا على أربعة أصناف من السلطات :

1. **سلطة الوالي العام الفرنسي** :تقوم على توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة استمر العمل بذلك حتى عام 1944.
2. **سلطة المسؤوليين الإداريين** : تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي .
3. **سلطة المديريات ذات صلاحيات مطلقة وسلطة قضاة الصلح:** تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم .
4. **سلطة المحاكم الزجرية:** مختصة بالمسلمين[3].

وبفضل هذه القوانين :

1. خول للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بسجن والتعذيب .
2. خولت لسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة ممتلكاتهم،دون صدور حكم قضائي بذلك.
3. تم التوسع بالسلطات قضاة الصلح كما خول لشيوخ البلديات حق المفاوضات الأهالي في حالة عدم وجود قاضي .

---

[1] سعادة عبد الناصر: النظم الاستعمارية الفرنسية وأثارها على الجزائريين 1830- 1991 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2012-2013 ، ص 58.

[2] صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، المرجع السابق ، ص 400.

[3] صالح فركوس : المختصر في التاريخ من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1814-1962 ، المرجع السابق ، ص ص 131 -132.

4. شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند الحصول على أي حادث في أي مكان، وتطبيق العقوبات الجماعية لذلك .

5. شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من الإدارة الشرطة[1].

ومن المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي :

1.أقوال ضد فرنسا .

2.رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بها.

3.رفض الأعوان المساعدين توفير الأغذية والنقل الموظفين .

4.عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص القوانين 26 جويلية 1873 و28 أفريل 1877 و23 مارس 1882.

5.الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية .

6.التأخير في دفع الضرائب .

7.رفض دعوة القاضي .

8.عدم التصريح بالمواد الموظفة.

9.حجز الحيوانات الضائعة أكثر من 24 ساعة.

10.حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجول[2].

11.الأخطاء في تسجيل الأسلحة النارية.

12.المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة على الأماكن المحرمة.

13.خروج من منطقة البلدية بدون إعلان والخروج من الإقامة وبدون جواز سفر.

[1] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ص 48 –49 .

[2] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 183 .

14.التغافل عن التوقيع في الرخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 ساعة .

15.التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيص في استعمال الحيوان .

16.الخصومات واشتباكات وأعمال العنف .

17.الرفض والتهاون في الأشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث أو الضجيج أو الأضرار وكذلك في حالة الانتفاضة .

18.الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في المناسبات الزردة أو الزيادة (الحج و الولائم).

19.فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة .

20.امتهان حرفة التعليم الابتدائي دون إذن .

21.رفض المثول أمام الشرطة العدلية[1].

وفي هذا الصدد يذكر **آجرون** في كتابة تصريح جزائري منتخب، كان ضابطا سابقا في الجيش الفرنسي حيث قال :"**قانون الأهالي يعذبنا .... إذا لم نقل صباح الخير، أو مساء الخير نصبح في السجن،أذا باع الجزائريون في السوق دون رخصة يتعرض لغرامة مالية،فإذا لم يقدر على الدفعزج في السجن**"[2].

أما فيما يخص محاكمة الجزائريين عند ارتكاب مخالفات مذكورة في قانون الأهالي فإنها من اختصاص المتصرف المدني في البلديات المختلفة، ومن اختصاص قاضي الحكم في البلديات الأخرى[3].

[1]يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ص 50 –51 .

[2]عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 183.

[3]بوعلام بوحمودة : الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 ، معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 71.

وما يمكن قوله مما سبق ذكره بأن قانون الأهالي كان أداة القمع الجزائريين المسلمين و تقوية المستوطنين الأوربيين، حيث كان الغرض منه القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم [1].

وقد وصف **أبو القاسم سعد الله** القوانين التعسفية بقوله:"...**و الحق أن هذا القانون كان يقضي الإجراءات في الوقائع الاستعمارية،يمكن لقوة المستعمر وسنه لضغط على رعياها، ولكنه في الوقائع الإنسانية يمكن اعتباره بقية من ظلام العصور الوسطى و المحاكم التفتيش**"[2].

2) المبحث الثاني : أدوات السياسة الاستعمارية اقتصاديا

- **المطلب الأول :استخدام الضرائب:**

لم تتوقف السياسة الاستعمارية عند الجانب السياسي بل تعدت إلى الجانب الاقتصادي، وذلك عن طريق النظام الضريبي.

حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائد أثناء العهد العثماني والذي كان في معظمه يعود إلى أصل ديني ، وهناك ما هو غير ديني[3].

وقد أخضع الأهالي إلى النظام ضريبي قاسي، حيث أصدر قرار من طرف **دورفيقو** في 7 مارس 1832 يقضي بإجبار سكان الجزائر على دفع ضريبة مقدرة ب 45 ألف قنطار من الصوف[4]،إضافة إلى التعليمة الصادرة في 12 فبراير 1844[5]،والتي حددت الغرامة المالية التي تقرض على الأفراد أو على الجماعات من طرف المسؤول محلي

[1] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص ص 100 –101 .

[2] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، ص 90 .

[3] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 225 .

[4] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص 30.

[5] الملحق رقم 02.

تعينه الإدارة الاستعمارية، أو من طرف متصرف إداري أو عسكري، وقد طبقت الغرامة على كل الانتفاضات، كما طبقت على كل من يخالف القانون الغابات الصادرة في 17 جويلية 1874[1] .

وقد كان ميلاد الضريبة العربية حسب الأمر الصادر في 19 جانفي 1845[2].
وظلت الإدارة الفرنسية متمسكة بالنظام الضريبي وفي هذا الصدد يذكر كلوزيل[3]،رئيس المكتب السياسي للشؤون العربية،في مشروع اقترح سنة 1852 مايلي: **لقد تمثل دورنا إلى حد اليوم في التماسك الشديد بالضريبة التي وجدناها صارمة أثناء احتلال البلد ،وقد احتفظنا في الشرق القسنطيني بالتنظيم الذي وضعه احمد باي ووصلنا في كل من الجزائر ووهران تطبيق السياسة التي انتهجها عبد القادر**"،وبالرغم أن هذه الوضعية ظهرت سنة 1852 غير منطقية فإن ذلك يسمح بتطبيقهما في مجالهما سنة 1872[54].

في حين يذكر مترجم الجنرال **ساند آرنوفاراون** في كتابه حلقة من الغزو:"**يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون بهم رمقهم، فيصبحون بين خيارين لا ثالث لهم، إما أن يثوروا، وإما إن ينخرطوا في الجيش الفرنسي**"[6].

---

[1]بوعلام بوحمودة: المرجع السابق ، ص 72 .

[2]شارل روبير آجرون : الجزائر المسلمون وفرنسا ، المرجع السابق ، ص 464 .

[3]الكونت برترون دي كلوزيل (1772–1842) عسكري و سياسي ورجل أعمال ، خلف دييرمون، قائد حملة الاحتلال في 12 أوت 1830 وأصبح قائدا عاما للجيش الاستعماري ، ثم حاما عاما في الجزائر من أوت 1835 إلى جانفي 1837 ولقب بروح المستعمر ، وبعد فشله في حملة قسنطينة 12 فبراير 1837 عزل وعاد إلى باريس وبقي فيها إلى غاية وفاته سنة 1842 (أنظر: نصر الدين بن داود ، المرجع السابق ، ص 66).

[4] شارل روبير آجرون : المرجع السابق ، ص 66 .

[5]الملحق رقم 03 .

[6]بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر ، 1830– 1989 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 160.

وقد اتخذت الضرائب أبعاد أكثر أهمية وخطورة في الجزائر عقب قيام الجمهورية الثالثة وتحديد منذ أواخر القرن 19، حيث زادت قيمة الضرائب[1] التي انتزعها الفرنسيون من أجدادنا نحو 220 مليون فرنك عام 1870 إلى 408 مليون فرنك عام 1890 وإلى 44.85 مليون عام 1911[2].

وتصنف الضرائب إلى صنفين :

1. الضرائب العربية :

- **الزكاة** : فريضة إسلامية أحالها العثمانيون وأبقى عليها الفرنسيون وهي ضريبة على قطعان المواشي تقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة ، وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي[3]، وبدون الأخذ بعين الاعتبار إذا كانت المناطق المدنية أو العسكرية ، الجمال 4 فرنك ، الأبقار 3 فرنك والأغنام 20 سنتيما، الماعز 25 سنتيما[4].
- **العشور** : تفرض على الأراضي الزراعية تحدد على حسب الجابدات والزويجات، ومساحة كل جابدة تقدر بحوالي 12 هكتار ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 12 فرنك،وبعض المناطق تأخذ عينا، وهي خاضعة لعدة عوامل كنوعية الأرض المزروعة، كمية المحصول والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق مثل الجفاف والجراد، و تأخذ هذه الضريبة بعد اتمام عملية الحصاد[5].

وقد استنزفت العشور في حدود عام 1873 ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين، وقدرت قيمتها السنوية ما بين عامين 1877–1892 نحو 12.8 مليون فرنك،

---

[1] الملحق رقم 04.

[2] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 97.

[3] أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط1 ، دار الكتاب ، الجزائر ، 1963 ، ص 285 .

[4] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 196 .

[5] الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، منشورات منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954– 1997 ، ص 98.

وفي سنة 1886 توسع نطاق العشور حيث لم يقتصر على الحبوب بل توسع الخضار والثمار[1].

- **اللزمة** : يدفعها كل من بلغ سن حمل السلاح، وكانت هذه الضريبة تدفع عينا إلى غاية سنة 1845 ، أمرت الإدارة الاستعمارية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة في المكاتب العربية، والمسؤولين عن جباية هذه الضرائب هم القيادات العربية وذلك تحت إشراف المكاتب العربية، وتتم عملية الجباية بصفة عامة خلال شهر ماي[2].

ومن المواضيع التي تصرف فيها هذه الضرائب، فقد نشرت جريدة المبشر مقالا تقول فيه : "بأنها توظف في مجالات عديدة مثل حماية الأهالي من جميع الأضرار التي تلحق بهم من الأعداء،إنقاص الضعيف من القوي،بناء مدارس ودفع الأجور للمعلمين، وبناء منشآت العامة المختلفة والطرقات والسدود، وترميم المساجد المعرضة لانهيار، وتدفع منها أجور الجند[3] .

- **الحكور** : يذكر **عبد الحميد زوزو** بأنها كل أراضي العزل[4]وهي ضريبة تطبق فقط على الأعراش القسنطينية وهي عبارة عن ثمن كراء الذي يؤديه الفلاحون على الأراضي العزلية، وهذا النظام كان متبع في الجزائر خلال العهد العثماني، وقد قدرت كمية الكراء ب 20 فرنك على كل جابدة في المناطق التي تقدر فيها قيمة العشر ب 25 فرنك، أما في المناطق التي تقبض فيها أقل من ذلك فإن كمية

[1]بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 226.

[2]رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 226.

[3]المرجع نفسه ، ص 226.

[4]عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في التاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص 125 .

الكراء تقدر ب 10 فرنك فقط وهذا دون النظر إلى الظروف المختلفة سادت تلك السنة[1].

- **السخرة** : كالحراسة الليلية دون أجر والحراسة ضد الحدائق دون أخر وكذلك العمل في المزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أو دفع مبلغ من المال لقاء الأعضاء الظالمة ودفع الضرائب عن بعض الحيوانات الحرث والجر ، حيث تقدر ب 4.88 سنويا على كل جمل تتراوح قيمة ما بين 100 و125 فرنك وبقيت سارية قانونيا إلى غاية 1918، وإلى جانب هذه الضرائب :
  - الضريبة على الأكواخ والمساكن.
  - ضريبة النخل على الواحات.

بلغ نسبة الضرائب العربية مابين 15-20% من مداخيل الوحدات الإنتاجية الجزائرية في مطلع القرن العشرين وقيمتها الإجمالية 21مليون فرنك عام 1887[2].

2. الضرائب العامة (الفرنسية) :

❖ **الضرائب المباشرة** :هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقطع مباشرة كضريبة المهنة وضريبة المدخل العام والضريبة على العقارات وحقوق الجمارك والضرائب البلدية أهمها الضرائب على الكلاب والثيران الحراثة وحقوق ذبح الحيوان والضرائب على المباني وغيرها[3].

[1] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 226 .
[2] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 258.
[3] المرجع نفسه ، ص 259.

دفع الجزائريون نسبة 96% من قيمتها الإجمالية عام 1907،وقد مثلت الضرائب البلديةأكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون مابين 80-86%من إجمالي الضرائب البلدية[1] .

- **الضرائب غير المباشرة** : وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات ورخص مختلفة وحقوق الصيد وغيرها، أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل وضريبة التريكات التي كانت سارية بفرنسا[2].

وبالجملة فقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع القرن العشرين ضعف ما كان يدفعه الكولون دون إفادة منها،مما يعني أنهم كانوا مصدر تمويل الخزينة الأول،حيث تذكر بعض التقديرات مثلا أنهم بينما لم يكونوا يمتلكون سوى 38% من ثروة الجزائر فقد دفعوا نسبة 76%من مجموع الضرائب المباشرة،كانوا يشتكون على الدوام من أن الضرائب تسحقهم وتأكلهم،وضلوا محرومين من ابسط المرافق والضروريات فيما كان المستوطنين ينتفعون بها لزيادة رفاهيتهم [3].

كان لهذه الضرائب تأثير بالغ على المجتمع الجزائري وهذا ما اعترفت به التقارير الرسمية لإدارة الاحتلال، من ذلك ما جاء في التقرير **باربديت**حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان التلمسان بالمشرق والتي من بينها حسب هذا التقرير في الضرائب، حين وصفها بأنها كارثة كبرى خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار، و لم يكن الأهالي

[1] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 259.

[2] المرجع نفسه ، ص259 .

[3] الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق ، ص ص 99 -100 .

يدفعون الضرائب القانونية فحسب بل أنهم كانوا يدفعون إلى الخزينة العامة الفرنسية كزكاة وغيرها[1].

- **المطلب الثاني :مصادرة الأراضي:**

بمجرد دخول القوات الفرنسية أرض الجزائر فبدأت اعتبرتها مستعمرة عسكرية[2]،ولم تتأخر الإدارة الاستعمارية على تعزيز عملية العدوان بالسطو على أملاك الجزائريين خاصة فيما يخص بمصادرة الأراضي وذلك عن طريق سن مجموعات من التشريعات [3] . ففي سبتمبر 1830 أصدرت القادة الفرنسية قرار بمصادرة أملاك البايلك والوقف توزيعها على الوافدين الأوروبيين،حيث بدأ باستيلاء على أملاك البايلك التي كانت تمثل أملاك الدولة صاحبة سيادة على البلاد قبل الاحتلال الفرنسي،وكانت هذه الأملاك تبلغ مساحتها 1500.000 هكتار، وبعد ذلك بدأت هذه السلطات وضع يدها على أملاك الوقف الإسلامي التي كانت تبلغ مساحتها حوالي 300.000 هكتار[4].

كما قدمت على مصادرة الكثير من الأراضي الأخرى وفرض الحراسة عليها كمراقبة من يثور عليها وفق لمرسوم 1832 الخاص بمصادرة الأراضي القبائل الثائرة[5]، كل هذا جعل الراغبين في الهجرة إلى الجزائر يتدفقون عيها فبعد الحملة بقليل بدأت المجموعات الأولى من المستوطنين تصل إلى الجزائر على متن السفن مخصصة لهذا الغرض،إلى جانب الفرنسيين أقدم الكثير من الألمانيين والسويسريين على متن سفينة تحمل 400

[1]عمار هلال : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847– 1918 ،دار هومة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 219 –222.

[2]عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1 ، ط1 ، دار البعث الجزائر ، 1991 ، ص 63.

[3]نصر الدين بن داود: المرجع السابق ، ص 51.

[4]عمار قليل : المرجع السابق ، ص 64.

[5]إبراهيم مياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962 ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 124 .

مهاجر أحدهما أقام في القمة ومنح 993 هكتار والأخر في والي إبراهيم ومنح 227 هكتار[1] .

كل هذا شجع عملية الاستيطان خاصة في عهد الحاكم **كلوزيل** وتجسد في إنشاء قرية بوفاريك (غرب مدينة الجزائر) وأخذ يوزع في الأراضي الآلات والحيوانات مجانا وعلى المستوطنين الأوروبيين الجدد لتشجيعهم على الاستقرار والبقاء في أراضيهم واستثمارها واستغلالها[2] .

وإلى جانب هذا عملت السلطات الاستعمارية على اغتصاب الملكية القبائل وذلك بتخريب وإتلاف ومصادرة الأراضي،وفي هذا الشأن صرح الجنرال بيجو في 18 أفريل 1841 بقوله : "**أن الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير ، ستصادر بسرعة بموجب الصالح العام** " الأمر الذي أدى إلى كثرة المصادرات والتي مست العديد من القبائل في المناطق التي احتلت وخاصة منها الحضارية كمتيجة والسواحل حيث أن استثمارها مكثف لينتقل المستوطن بعد ذلك للأراضي الريفية ويستحوذون عليها [3].

إضافة إلى مرسوم 1844 الذي يقضي بمصادرة مجموع الأراضي غير مستغلة زراعيا[4]، وتدعيم لهذا المرسوم صدر قرار 21جويلية1846 الذي فرض على المواطن سندات ملكية وعمل على تحديد الملكيات،أما الأراضي التي ليست لها سندات ملكية والتي لم يستطيع أحد إثبات ملكيتها فقد تحول جزء منها إلى ملكية خاصة بالدولة الفرنسية وأخرى في يد المعمرين[5]، كان هدف هذا المرسوم ليس إقرار الأملاك بتطبيق النصوص، ولهذا ملكية الأوروبيين وطالبت بمستند الملكية من الفلاحين الذين كان عليهم

---

[1] نصر الدين بن داود: المرجع السابق، ص 55.

[2] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 59.

[3] سعادة عبد الناصر : المرجع السابق ، ص 43 .

[4] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 196.

[5] عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ، ترجمة عبد الله جزيف، ط1 ، دار الحداثة لطباعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 ، ص 61.

من الصعب الاحتفاظ بهذه السندات في خضم هذه الحرب ، وقد أدى إلى إبعاد أكثر من 2000 إلى منطقة متيجة ونزعت بذلك ما يقارب 30000 هكتار وسلمت لمصلحة التعمير[1].

كما صدر في 1846 يقضي بالاستيلاء على الأراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى أعمال أخرى فيها إذا ما عجزوا على إثبات ملكيتهم بعقود تعود ما قبل شهور جويلية 1830 ، بما أن معظم القبائل المشاعة والجماعة وعقود الملكية بينهم نادرة ، لأن بيع والشراء كان يتم عن طريق العرف والمجالس الجماعات ولهذا تعمدت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرار الاستحواذ على العديد من الأراضي وفي هذا الصياغ عمل بيجو على إنجاح المشاريع الاستيطانية من خلال:

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية وأراضي المخزن.
- وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين منها.
- تقسيم و تفتين أراضي العرش وإعادة توزيعها بمراسم خاصة بذلك[2].

وبذلك أنشأت حوالي 25 ألف قرية إستطانية بين سنتي 1842 1845 ارتفع عدد المهاجرين الأوربيين حتى وصل إلى حوالي 46180 مهاجرا[3] .

وكذلك مرسوم 1851 القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية[4].

كما لجأت السلطات الفرنسية إلى طرق أخرى عن طريق نهب المزيد من الأراضي كالإيجار أوالبيع الصوري، حيث يقول أحدهم :"**عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم**

[1] سعادة عبد الناصر: المرجع السابق ، ص 35 .

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ص 9 –10 .

[3] المرجع نفسه ، ص 189.

[4] نصر الدين بن داود : المرجع السابق، ص 53 .

كنا نطاردهم ، فإن قاومونا بالسلاح ،فإن ذخيرة الجنودكانت أقوى من أوراق القانونية ، وهذا هو حق الغزو... "[1].

- **المطلب الثالث :القرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية :**

لم تكتف الإدارة الاستعمارية عند ذلك الحد من القرارات بل زادت من حدتها ولعل من أهميتها : قانون **سيناتوس كونسلت** الذي صدر في 22 أفريل 1863 ويعتبر منعرجا حاسما في الملكية العقارية في الجزائر مما أحدثه من انقلاب في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري[2].

وقد جاء القرار المشيخي من أجل تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير وتوزيع أراضي إلى ملكيات الفردية بين سكان كل دوار[3] .

تتضمن العديد من المواد من بينها المادة الأولى التي نصت على أن العرش معترف لها بملكية الأراض في المناطق التي تقطنها وإذا كان هذا الحق تقليديا فقد أصبح منذ الآن قانونا، أما المادة الثانية حددت مراحل ثلاث التي تمر بها عملية انتقال الملكية ألأرض[4].

ولتنفيذ القرار المشيخي 1863 سلكت إدارة الاحتلال الخطة التالية :

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع هذه الأراضي بين الدواوير، وأثناء القيام بهذه المهمة تفرز أراضي الملك من أراضي العرش[5].

---

[1] ابراهيم مياسي : المرجع السابق ، ص 138.

[2] موسى عاشور: أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال 1830-1962 ،منشورات وزارة المجاهدين طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص183.

[3] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 34 .

[4] المرجع نفسه ، ص ص 35 36 .

[5] موسى عاشور : المرجع السابق ، ص 134 .

وقد ظل المشروع الفرنسي يبرز أهدافه من قرار 1863 بإخفاء حقيقة في كون هذا القرار هبة وسخاء من سلطات الاحتلال لصالح الجزائريين وتوفير حماية شكلية للجزائريين وممتلكاتهم وذلك عن طريق الاعتراف بملكية الأرض البايلك والأراضي المملوكة للفرد أو الجماعة ، الملكية الجماعية تابعة للبلديات[1].

وهذا ما تجسد في رسالة إمبراطور **نابليون الثالث** الموجهة إلى **المارشيل بيليسي** والتي تناولت العبارات الآتية :" **يبدو لي من الضروري من أجل راحة وازدهار الجزائر دعم و تعزيز الملكية بين أيدي ممتلكيها** " وقد كانت مرامي الإمبراطور آنذاك ترمي إلى ثلاث غايات :

- **الغاية الأولى** : طمأنت الجزائريين الذين شعروا بأن الخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة .
- **الغاية الثانية** :الاعتراف بحق ملكية الجزائريين وإمكانية إحداث ملكية فردية للجزائريين،وانطلاق من هذا القرار أصبح كل دوار يعرف حدود وامتداد أراضيه .
- **الغاية الثالثة** : أن المادة السادسةمن القرار المشيخي قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية سوى على الأرضي التي جرى عليها تطبيق القرار المشيخي ، إلا أنها بهذا الشكل قد مكنت الكولون من شراء أرضي زراعية تقع وسط تراب القبائل[2].

غير أن هدف المشروع الفرنسي هو تفتيت المجتمع والتحكم في إحدى خلاياه الأساسية وهي العرش، والسيطرة السياسية على الجزائريين وقطع جذور التي تتحكم في الانتماء الحضاري والعرق كالأنساب والأصول والأحساب، إضافة إلى إفقار المجتمع وتخريب اقتصاده الزراعي القائم على الأرض، كما قام بفصل العلاقات بين الجزائريين

[1] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 136 .

[2] موسى عاشور : المرجع السابق ، ص ص 139 -141 .

عموما ودخل العرش الواحد خصوص، كما ساهم في إضعاف اقتصاد الأهالي وقد أصبحت بذلك الدواوير وحدات متباعدة ومستقلة عن بعضها، بعد أن كان العرش يعيش في تضامن تام ويكمل بعضه البعض خاصة أثناء الأزمات [1]،وبذلك مكن الأوربيون من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية وذلك عندما سمح لهم بشراء أراضي الملك الجماعي،ولم يوضع في وجههم أي عقبات لمنعهم من توسيع مستعمراتهم، كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة للصالح العام كإنشاء المدن والقرى[2].

وأثناء القيام بتطبيق القرار المشيخي صدرت عدة مراسيم منها: مرسوم 16أفريل 1846 ثم فيه تحديد الأملاك 48 قبيلة في إقليم وهران هي : الغرابة،أولامالف،غوفيرات، أولاد شفة ، أولاد سيدي عبد الله .....إلخ.

وفي 22 مارس 1865[3]حددت 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران هي كالآتي: الزمالة ، عكرمة ،الخرارملة، أولاد علي ، اولاد سيدي خليفة ....إلخ .

كما صدر في 20 جانفي 1866 مرسوم تم تعيين فيع 73 قبيلة من بينها 5 قبائل في الدهة الغربية من الوطن منها أولاد أحمد، أولاد العباس ، أولاد خويدم ....إلخ [4].

وبناء على مرسوم **سيناتوس كوسنلت** تألفت لجان تحديد تضم ضباط وإداريين من الفرنسيين يساعدهم بعض خبراء الفرنسيين، وخلال حوالي سبع سنوات توصلت اللجان إلى تحديد مساحات 6.886.811 هكتار من الأراضي العرشية، لكنها شملت 373عرشا فقطو667 دوار، وكانت النتيجة الاستفادة الدولة بما في ذلك البلدية من الأرض التي تم تحديدها[5].

---

[1]أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص ص 36 –38 .

[2]موسى عاشور: المرجع السابق ،ص 142 .

[3] الملحق رقم 05

[4]موسى عاشور: المرجع السابق ، ص 142.

[5]أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ،ج1 ، المرجع السابق ،ص 37 .

وهكذا آلت الأوضاع بعد القرار المشيخي إلى القضاء على 374عرش وإنشاء 656 دوار يتواجد 1.057.066 نسمة يقومون في مساحة لا تقل عن 6.833.751 هكتار[1]. إضافة إلى تناقص في مساحات الجزائريين، فعلى سبيل المثال نزلت المساحة قبيلة بني عامر من 120.000 هكتار إلى 80.000 هكتار، وقد وصف بعض الكتاب الفرنسيين القرار المشيخي بالمنظم والمميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر لأنه لخص في ما يلي :

- تحديد ملكية كل قبيلة.
- توسيع ملكيات كل قبيلة على الدواوير بعد تحديدها.
- إنشاء الملكية الفرديةوتسليم سندات مكتوبة لأصحابها.
- تحويل 70.8 % من أراضي العزل إلى الكولون في إقليم قسنطينة[2].

وقد كانت سياسة الجمهوريين في مطلع القرن 19 ترمي إلى رفع المعنويات المستوطنين الأجانب بالجزائر، عن طريق تقديم معونات مالية و عقارية إليهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر[3]، حيث تجسدت هذه السياسة في إصدار المراسيم من بينها :

مرسوم 31 مارس 1871 والذي صدر بعد اندلاع ثورة المقراني حيث نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة و منح بعضها للنازحين الألزاس واللورين[4].

[1] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 137.

[2] موسى عاشور : المرجع السابق ، ص 147.

[3] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 140.

[4] الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق ، ص 90 .

وإلى جانب ذلك صدر مرسوم 21 جوان 1871 تضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين، كما اقترحت اللجنة البرلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لتسكين الوفود الجدد في الجزائر[1].

وبعد فشل ثورة المقرانيصدر قانون في 26 جويلية 1873 المعروف **بقانون فارني**[2]،أو قانون المعمرين، وقد صدر خاصة بعد فشل القرار المشيخي في تحقيق طموحات المعمرين وإدارة الاحتلال الفرنسي في توفير أرض قابلة للبيع و الشراء بين الأهالي والأوروبيين في الجزائر[3].

حمل قانون اسم غلاة المستوطنين، يعتبر مكملا لقرار المجلس المشيخي، بناء على تقرير تقدم به فارني ممثل الجزائر إلى الجمعية العامة تم التصويت عليه في 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القضائية بتحديد ملكيات الشركاء وأفراد العشيرة وإنشاء ملكية فردية وهذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون[4].

ويزعم فارني أن هذا القانون يخدم مصالح الجزائريين لأنه يمنحه حق ملكية الأرض و الحقيقة التي لا يمكن أن ينفيها فارني هي أن إقامة الملكية الفردية،في أرض العرش لم يكن الهدف منها تطوير المجتمع الجزائري بل القضاء على وحدة القبيلة التي كانت مستعدة للانتفاضة في كل وقت[5].

---

[1] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 141 .

[2] فارني : طبيب جراح ولد سنة 1810 ، عين مساعد جراح في مستشفى وهران ولد عام 1810 استقر في ذلك الوقت بالجزائر ،الحق القنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر،عين غدير للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1842 ،الإمبراطورية أحالته إلى التقاعد الشيء الذي أدى بيه إلى تكريس وقته لنشر الكتب (أنظر :صالح عباد،المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900 ديوان المطبوعات الجامعية،1984،ص 77).

[3] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 212 .

[4] موسى عاشور : المرجع السابق ، ص 146.

[5] صالح عباد : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900 ،المرجع السابق ، ص 78.

نص هذا القانون على إخضاع الملكية الفردية في الجزائر للقانون الفرنسي ، وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف نهائيا ، وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد وإعادة تأكيد على حيازة عقود الملكية للاعتراف لهم بملكيتها[1]، كما نص مرسوم جويلية 1873 كما وصفه أحد محامي تلمسان على تنظيم الملكية العقارية مهما كان المالك[2].

وكان الغرض من القانون الجديد الذي حمله فارني هو إنجاح حركة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي وحجته في ذلك أن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة في الجزائر غير مستغلة، ويقضي هذا القانون بإجراء تقسيم أملاك القبيلة أو العرش عندما يطلب عنصر منها نصيبه من الأرض ورأى في ذلك فارني خطوة أساسية لتحويل الأراضي إلى المستوطنين و تمكينهم من شرائها تم تحويلها إلى قطاعات ضخمة[3] .

وقد قدم الحاكم العام المدني للجزائر ضمن الإحصاء العام عرض بخصوص تقديم عمليات تأسيس الملكية الفردية بناء على قانون1873حيث برر بأنها بدأت في 1 جانفي1874 في مقاطعة الجزائر، وفي 1 فيفري 1874 بمقاطعة قسنطينة، وفي 8 فيفري 1874 بمقاطعة وهران،ولكن أوراق الملكية لم يشرع في تقديمها للمعنيين إلا بداية من 1876 فقط[4].

وبذلك استطاع قانون المستوطنين أن يفكك الملكية الجماعية للجزائريين ولو جزئيا ' كما نجح في ضرب وحدة تماسك القبيلة والعرش بعدما تعرضت لفقدان الأرض في ضل الأزمات والمحن[5]، وزيادة على ذلك فإنه نتج عن هذا القانون نوع من المضاربة والتسابق

[1] الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق ، ص 91.

[2] رابح لونسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 206.

[3] صالح عباد : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ، المرجع السابق ، ص 79.

[4] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 214 .

[5] رابح لونيسي : المرجع السابق ، 206.

إلى التخلص من الأرضي، الشيء أدى إلى قيام نزاعات محلية بين المواطنين الجزائريين[1].

لم تقتصر عمل السلطات الفرنسية عند هذا الحد من القوانين،بل قامت بإصدار قوانين أخرى منها :

- قانون 18 أفريل1887 الذي كان أشد عنفا على الجزائريين وأكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي الجزائريين إلى الأوروبيين[2] .

وبفضل هذا القانون تم بيع أراضي الجزائريين المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين بطلب من الكتاب العدل ووكلاء الأعمال بمبالغ جد زهيدة و بأرخص الأسعار[3].

- قانون 16 فيفري 1897 الذي أزال أحد العقوبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية ثم تبعتها قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع المساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون[4].

وقد أنجز عن هذه السياسة :

- ✓ تراجع مساحة الأملاك الجزائريين الزراعية من نحو3 ملايين هكتار عام 1880 نحو 1.4 مليون هكتار عام 1940.
- ✓ طرد الجزائريين من أراضيهم التي كانت تمثل مصدر رزق .
- ✓ تحويل الجزائريين من ملاك أرض إلى خماسين أو أعمال يومين أو موسمين .
- ✓ انهيار مستوى دخل العائلات الجزائرية إلى حد أقل مستويات الدخل في العالم .
- ✓ تدمير قطعان المواشي بسبب تكوين الملكية الفردية.

[1] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 142.

[2] إبراهيم مياسي : المرجع السابق ، ص 131 .

[3] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 33 .

[4] رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 91.

- ✓ تعرضت بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية لهزات عنيفة وضربات قوية .
- ✓ تعرض الشعب الجزائري من جراء الظلم وبذلك أصبح مهددا بالأمراض والأوبئة[1].

وما يمكن أن نستخلصه من خلال ما سبقهو أن الجزائريين قد عانوا إلى حد بعيد جراء السياسة التعسفية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية اتجاههم، فيما يخص الجانب السياسي قد استخدمت مختلف الأساليب كأسلوب الإغراء خاصة فيما يتعلق بكبار القادة والشيوخ الطرق الصوفية بما لهم من تأثير بالغ على أفراد مجتمعهم، إضافة إلى أقسى القوانين وذلك من خلال إحكام السيطرة وبسط نفوذها على الشعب الجزائري، لم تقتصر على ذلك الجانب فحسب بل تعدت إلى الاقتصادي من خلال تكثيف عمليات سلب أموال الجزائريين عن طريق فرض الضرائب المختلفة، كما عملت على نهب وسرقة الأراضي واستخدامها لصالح المعمرين وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين،إضافة إلى إقامة الملكية الفردية والتي تهدف من خلالها إلى تفتيت البنية الاجتماعية وهي القبيلة .

[1] المرجع نفسه، ص ص 91 92 .

اعتمدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على عدت أساليب من أجل القضاء على الانتفاضات الشعبية منها الأساليب القمعية كالإبادة الجماعية وفرض القوانين التعسفية، إضافة إلى ضرب الشخصية الجزائرية عن طريق استهداف المرأة والأسرة الجزائرية ومحاولة القضاء على الدين الإسلامي من خلال فرنسة القضاء وطرح سياسة التبشير .

1. المبحث الأول : أساليب السياسة الفرنسية اجتماعيا :

- **المطلب الأول : الإبادة الجماعية:**

تعتبر الإبادة من الأساليب التي استخدمها الاحتلال الفرنسي ضمن السياسة في الجزائر لكسر شوكة المقاومة وإرهاب السكان، من أجل تثبيت مخططاته وإنجاح المشاريعه.

وفي هذا الشأن يذكر **الجنرال كلوزيل** الذي كان موجود في البلدية في نوفمبر 1830 بعد أن أعطى أولى أوامره للتقتيل الجماعي بقوله :" **إني أمرت جنودي بتخريب وحرق كل ما يعترض طريقهم، وعن حقيقة الحرب هي ليست من أجل زيادة النوع البشري** " ' حيث تسببت المدفعية في استشهاد حوالي 800 شهيد[1].

في حين صرح وزير الحرب الفرنسي **السيد جيرار**:"**لا بد من إبادة جميع السكان العرب ،إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي تقديري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا**[2].

ومع مجيء **الدوق روفيقو**، الذي كان مشبعا بروح الانتقام وحب القتال فجاء ب16 ألف جندي نوى بها القضاء على حركة المقاومة الشعبية، واستعمل في سياسته المكر ،والعنف فأحرق ودمر وذبح وسفك[3].

---

[1] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، 44.

[2] سعدي بوزيان : جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال اوساريس، دار هومة للطباعة ونشر والتوزيع ، الجزائر، 2005 ، ص 22.

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص ص 44 -45 .

ويذكر المؤرخ **كاميل روسي** أن **الدوق روفيقو** الذي كان يشغل منصب وزير السلطة في عهد نابليون الأول–جاء إلى الجزائر بمؤهلات تبعث الثقة في نفوس الدعاة لاستعمال سياسة الظلم والقوة[1]، حيث كان **الدوق روفيقو** يرى أن كل الضربات مباحة مع الأهالي، من إبادة المدنيين وقتل المبعوثين المفوضين، رغم رخص المرور المعطاة لهم لحمايتهم[2]، وكان هو المسؤول عن إبادة قبيلة العوفية (وهي قبيلة صغيرة تسكن في ضواحي الدار المريعة قرب الحراش)، أما عن سبب هذه الإبادة فتعود إلى أن شيخ العرب **فرحات بن السعيد** – الذي كان العداء بينه وبين **أحمد باي** – قد أرسل وفد إلى **الدوق روفيقو** لطلب دعم الفرنسيين ضد عدوهم فاستقبلهم استقبالا حارا، وفي 5 أفريل 1832 عادوا مقلبين إلى شيخهم بأنواع الهدايا الثمينة، ولما وصلوا إلى طرف سهل متيجة، انقض عليهم الجيش من قبائل الجبل فاستفوا ما معهم وتعرضوا للهجوم والنهب في أرضي قبيلة العفوية، فعاد الوفد إلى الجزائر واشتكى إلى ما وصل له، فبعث **الدوق روفيقو** رجاله في الحال ليبيدوا القبيلة الصغيرة، دون أن يتأكد من صحة تواطؤ الأهالي على السرقة[3].

وفي ليلة 06 إلى 07 أفريل 1832 خرج 300من قناصة إفريقيا بقيادة **فودوس و**300 رجل من اللفيف الأجنبي بقيادة **شاونبرغ** واحاطو بالقبيلة وقام المفترسون المنفذون لهذه المهمة البربرية على قبيلة التي كانت نائمة تحت الخيام بتقتيل الجميع دون التفريق بين السن والجنس وبين النساء والشيوخ والأطفال ، ولقد قدر المؤرخ **كميل روسي** عدد القتلى لقوله :" **لقد قتلوا60 شخصا من بينهم رحالتين ألمانيتين**"[4] .

ولم يكتف الجنرال بهذه الإبادة ، فامتدت الجريمة لتصل هذه المرة ، شيخ القبيلة **ربيعة بن سيدي غانم**، الذي هرب من هذه المجزرة المسعورة ، ليسقط ضحية الاغتيال

[1]مصطفي الأشرف: المرجع السابق، ص 208 .

[2]المرجع نفسه ، ص 285 .

[3]محمد عيساوي ونبيل شريخي: المرجع السابق ، ص 45 .

[4]المرجع نفسه ، ص ص 45– 46 .

القضائي وربما أكثر شناعة ، حاكم محاكمة صورية وأعدم رغم أن التهمة لم تثبت عليه ولا على قبيلته ونفذ يوم 19 أفريل 1832[1] .

وبعد وصول بيجو إلى الجزائر في 23 فيفري 1841 ليصرح لسكان الجزائر أنه جاء الاحتلال البلد احتلال شاملا ، ولقد عرف لنا بيجو هذا الاحتلال الشامل بقوله :" **إن الحرب مستمرة إلى غاية الإبادة** "وكان عدد جنوده 78 ألف رجل مسلحين ومدربين جيدا وهو أكبر تعداد للجيش الفرنسي منذ الاحتلال وقد راهن **بيجو** كثيرا عن الجيش وهذا ما جاء في رسالته إلى وزير **تياز** في جوان 1842 بقوله : " **إن الجيش هو الوسيلة الوحيدة للسيطرة على شعب يخالفنا في الدين والعادات ، وأن الجيش هو العون الوحيد للسيطرة على البلاد وفتح طرق التجارية ، وزيادة وتيرة الاستيطان**"[2].

ولم يرى **بيجو**مانعا في استخدام القوة والسلاح لتحقيق أهدافه الاستيطانية فقال:" **إن المعمر الإفريقي لا يجب عليه مطلقا ترك بندقية لتصل ، بل يجب عليه تركها دائما مستعدة لإطلاق النار واستعمالها بمهارة**"[3] .

وقد استمرت سياسة الإبادة والتقتيل الجماعي ، بعد انطلاق ثورة الزعاطشة والتي استمرت عدة أشهر حيث استعملت فرنسا في القضاء عليها نفس الطرق التي طبقت في قبيلة العوفية وأولاد رياح[4]، حيث قرر الحاكم العام **شارون** إرسال حملة ضد من أسماهم بالقبائل المنشقة والمشاغبة ، وقد قامت فرنسا بمحاولتين فاشلتين للقضاء على المقاومة الأولى 16 ماي 1849 ، والثانية بتاريخ 16- 17 جويلية 1849[5].

وفي أكتوبر 1849 قرر **الجنرال هيربيون** معاقبة سكان واحة الزعاطشة، فقام بقطع المئات من أشجار النخيل بغرض نزع الحماية من الثوار وفتح الطريق أمام المدافع ،وأدى

---

[1] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ح1 ، المرجع السابق ، ص 50 .

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ،ص ص 84 -85 .

[3] المرجع نفسه ، ص 88 .

[4] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ،ج1 ، المرجع السابق ، ص 330 .

[5] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص ص 127 -128 .

لورمال بنجدة كبيرة يوم 15 نوفمبر 1849 إلى رفع عدد القوات الفرنسية المحاصرة لزعاطشة إلى أزيد من19 ألف محارب[1] .

ليتمكن الفرنسيون من الاستيلاء على حوالي 2000 جمل و15 ألف رأس غنم ، وبداية من 20 نوفمبر 1849 شرعوا في قذف الواحة وفي نوفمبر بدأ الهجوم وبعد ساعات احتلوا منزلا ا ونخلة ، كما قررت القيادة الفرنسية قصف المنزل الذي كان فيه **بوزيان** بالمتفجرات وانتهاء بإلقاء القبض عليه ، فأصدر الجنرال **هيربيون أمرا** بقتله، كما أمر بقتل ولد الشيخ **بوزيان** إضافة قطع رأس **لحاج موسى الدرقاوي**[2]،وقد قدر عدد القتلى 800 شخص[3].

كما هاجمت السلطات الفرنسية بقيادة العقيد **دومانس** بوسعادة في 14 نوفمبر 1949 احتلتها ، وعمل على فرض غرامات عليها قدرت ب 800 فرنك[4] كما فرض عليهم دفع أشياء ثمينة ،كما أن واحة نارة لقت نفس مصير زعاطشة على يد العقيد **نيربير**الذي ادعى أن أهل نارة رفضوا دفع الضرائب[5]، فقضي على المدافعين فأحرق منازلهم وكان ذلك في 5 جانفي 1850، ودام التخريب 7 ساعات انتهت بهلاك المقاومين تحت أنقاض الأسقف ، وفي بيوت المشتعلة[6].

وبداية من عام 1851 شن **سانت أرنو** غارات إبادة في القبائل الصغرى ، حيث قتل جميع من اعتصم بها[7].

---

[1] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص 128 .

[2] الملحق رقم 06 .

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص ص 128- 129 .

[4] المرجع نفسه ، ص 129 130 .

[5] يحي بوعزيز : أضواء على انتفاضة سكان الزعاطشة عام 1848 ، مجلة الثقافة ، العدد 32 ، أفريل ماي 1976 ، ، ص 49 .

[6] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص 130 .

[7] المرجع نفسه ، ص 131 .

يرى **كمال كاتب** أنه من الصعب في الواقع تقدير عدد الضحايا من السكان المسلمين، بسب القمع و الحملات الاستعمارية ، مع ذلك اعتماد عدد 825 ألف قتيل من الأهالي طيلة 45 سنة الأول من الاحتلال الفرنسي .

وفي هذا الصدد يذكر **أوليفي بيكار** بأن حصيلة تلك الحرب المنقطعة تقريب بين 1830-1872 ، قد انخفض عدد سكان في الجزائر إلى 2.125.000 بعد أن كانوا 3ملايين[1].

- **المطلب الثاني :استهداف المرأة الأسرة الجزائرية:**

كان وضع المرأة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي مختلف للغاية ،فحالة الكتب والإهمال والجمود التي تتخبط فيها جزء لا يتجزأ من الوضع الذي كان يسود البلاد،فبعد دخول الفرنسيين إلى الجزائريين ، وبعد المعارك الأولى ، هرب العديد من الأسر، وقد عانت نساء الجزائريات من هذا الجو المليء بالبارود ورائحة الموت ،وتبدو هذه المعانات في التشرد القصري[2]، وكان هذا العدو حوالي 500المرأة بقيت دون رجل[3]، ومن مأساة المرأة خلال الأيام الأولى للاحتلال ، تركها لمقر استقرارها ، حيث تركت النساء أمتعتهن وأتين هاربات البلاد حفاة عراة وفي هذا الشأن ذكر **أحمد توفيق المدني** شهادة حية إلى ما آلت إلية وضعية المرأة ، وهي من سيدات المجتمع الراقي بالجزائر العاصمة ، حيث روت له المرحومة **أم السيد عمر بوضربة،** فقالت :تركنا أيام الاحتلال دارنا ، وذهبنا في زيي فقيرات إلى سقيفة سيدي عبد الرحمان الثعالبي، نتسول الناس ، وبقينا على ذلك أيام إلى أن هدأ الروع ، ووجدنا هناك امرأة تبكي ، فقالت أخذت معي ذهبي وجواهري في

[1] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 27 ،

[2] لامية كلاتمية : المرأة والمقاومة الشعبية لا فاطمة نسومر –انموذجا– ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2014 –2015 ، ص 09 .

[3] حمدان بن عثمان خوجة : المرآة ، ترجمة محمد العربي الزبيري ، منشور ANEP – 2005 ، ص 189 .

صرة مليئة ، فرأيت أحد جنود العدو ينظر بإمعان فظننت أنه عرف ما أحمل ، فألقيت إليه بالصرة وهربت إلى السقيفة لا أملك أي شيء[1].

ومن العراقيل التي وضعها القانون الفرنسي أن الزوجة المسلمة المتوفي عنها زوجها لا حق لها من ميراث زوجها أو من الدولة إلا إذا كان زوجها قد عقد طبقا للقانون الفرنسي ، وقد تخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية ، وقد كثرت شكاوي النساء الجزائريات خلال الاحتلال الذي رغم قادته لهم كانوا يرثون لحالهن ، والأمثلة عن ذلك كثيرة منهم زوجة **مصطفى خوجة الخيل**، التي نفاها الفرنسيون مع زوجها وأطفالها الثلاثة عشر، واستولوا على أرزاقهم وأراضيهم ، وعاشوا فترة في الإسكندرية ثم توفي الزوج وبقيت هي مع العيال وقد كانت لهم أملاك في الجزائر ، سمح لها الفرنسيون بالرجوع ، لكن أملاكها لم ترجع لها[2].

لقد تبنت إدارة الاحتلال الفرنسي ،إستراتيجية الاستهداف المرأة المسلمة ، في إطار سعيها لتوغلها في المجتمع الجزائري ، والتالي استدراجها ضمن ما يخطط له الاحتلال من مكائد لضرب الأسرة والمجتمع المسلم في الجزائر عامة ، ضمن هذا التوجه يذكر الجنرال **بيجو** بأن :" **أفضل وسيلة لإركاع المتمردين هو ضرب مصالحهم ، وأول مصالحهم هم النساء**"[3].

وضمن هذه المسألة أيضا ، يعتقد **احميدة عميراوي**، بأن " **من الثغرات التي تسلل منها الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري هي واقع المرأة العلمي ، حيث استغل عدم اهتمام المجتمع الجزائري بتعليمها ، وعدم السماح لها بممارسة المهن الحرة**"[4].

---

[1] أحمد توفيق المدني : مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (نقيب الأشرف الجزائر) ، دار البصائر، الجزائر، 2009 ، ص 223 .

[2] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954 ، المجلد الثالث ج5 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 2005 ، ص ص 346 -347 .

[3] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 248 .

[4] احميدة عميراوي : فواصل في الفكر والتاريخ ، دار البعث قسنطينة 2002 ، ص 100 .

واتخذها كذريعة للمرافعة عنها مما دفعهم لاقتراح مشاريع سعت في ظاهرة إلى تعليمها وتوعيتها، لكن حقيقة أمرها، كانت تهدف للتمرد والتحرر ،حيث قام القادة الفرنسيون بتبني فكرة إنشاء مدارس خاصة بالفتيات المسلمات[1]، كما أقدمت السيدة **أليكس** سنة 1846 على فتح مدرسة تعليم البنات الجزائريات اللغة الفرنسية والعربية ، بجانب بعض المهن كطرز والخياطة ، كما أسس بدوره **بيجو**عام 1847 مدرسة خاصة في الجزائر العاصمة للبنات لإظهار دعمه هذه السياسة الفرنسية تجاه المرأة العربية[2].

كما طرحت مسألة الطب كأداة للاقتراب من الأسرة المسلمة والمرأة بالخصوص، وضمن هذا التوجه يقول **دي فويد** أيضا بأن:" **الطبيب الاستعماري لن يتأخر عن أن يكون عامل مؤثر في الانصهار الفرنكو عربي، سيكون لديه الرجل بل النساء قبل الأطفال ، لأن الجزائر الأهلية فالمرأة أكثر تأثيرا**[3].

كانت المرأة الجزائرية مركز اهتمام المبشرين وعلى رأسهم **لافيجري**[4] الذي أدرك بدوره مقام المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري ، ومدى تأثيرها باعتبارها مدار الحياة الاجتماعية والوصول أليها يعني حتميا الوصول للأسرة كلهاولأجل ذلك قام بتأسيس فرقة خاصة بالعنصر النسوي ، حيث صرح: "**عند المسلمين لا توجد المسيحية و أنوارها الحضارية**" ، كما كان هذا الأخير، يوصي الأخوات البيض بضرورة إحداث علاقات

[1] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص ص 247 -248 .

[2] احميدة عمراوي : فواصل في الفكر والتاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 100 -101 .

[3] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 250 .

[4] لا فيجري شارل مارسيال ألمان (1825- 1896) ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا ، تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر ، وأسن فرقة الآباء البيض التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال إفريقيا ووسطها (أنظر: خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871 ، مطبعة حلب ، الجزائر ص 131).

حميمة مع الأسرة الجزائرية والتركيز على المرأة ، لكونها شخصية جد مؤثرة في المجتمع الجزائري[1] .

- **المطلب الثالث : قانون التجنيد الإجباري :**

يعتبر مطلع القرن العشرين، بداية الاستقلال السلطات الاستعمارية بالجزائر إداريا وماليا عن فرنسا ،فأخذت تمارس بقسوة سياسة القهر والزجر ضد الأهالي ، حيث تغطي أهدافها حيث أصدرت عددا من القوانين والتشريعات من بينها قانون تجنيد الإجباري[2]،حيث بدأت المناقشات حول صلاحية فرصة على الجزائريين مند عام 1906 ، وتطورت في سنة 1907 يسبب احتدام التنافس الاستعماري وسباق التسلح بين فرنسا وألمانيا ، وصدر مرسوم التمهيد للتجنيد الإجباري 17 يوليو 1908 ونص على إحصاء كافة الشباب المسلم البالغ 18 سنة فما فوق ، لكن تأخر صدور قانون التجنيد نفسه لاعتراض كل من المسلمين والمستوطنين عليه لأسباب متعارضة ، حيث اعتبره المسلمون مناقضا للشريعة الإسلامية متعارضا مع حرمانهم الكامل من الحقوق السياسية والاجتماعية ، فما اعتبره المستوطنين مقدمة لحصول المسلمين على حقوق السياسة وحق المواطنة[3] .

وعندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى ، ضغط المستوطنون على فرنسا حتى أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على شبان الأهالي ،زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم وبين الأوروبيين ، ولكن في الواجبات فقط دون حقوق[4].

---

[1] سعدي بوزيان: النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر 1867-1892 ، ط1 دار الشروق للطباعة ، والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص ص 85 -90 .

[2] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 56- 57 .

[3] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 237 .

[4] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830- 1954 ، المرجع السابق ، ص 57 .

وبالفعل صدر قانون بتاريخ 03 فيفري 1912 والذي نص على تجنيد الشبان الجزائريين البالغة أعمارهم 18 سنة وتكون مدة الخدمة العسكرية ثلاثة سنوات ، كما يقدم لكل مجند مبلغ مالي على أساس التعويض والذي قدر ب 250 فرنك لكن في المقابل نجد أن المعمر الفرنسي يجند في سن 21 ، ومدة خدمتهم العسكرية سنتين فضلا على ذلك فإنهم يختارون عن طريق القرعة وحسب إصلاحات الدولة الفرنسية[1].

أما بخصوص ردود الفعل المتوقعة من سكان الأهلي حيال هذا الاقتراح فيعتقد **راسبايل** بأن " بعض ضباط الذين التقاهم في الجزائر أو تونس يعتبرون الخدمة العسكرية الإجبارية للأهالي مستحيلة في الوقت الحالي فقضية تجنيد الأهالي بعيدة عن النضج ،فالمعنيين بها يقبلونها بصعوبة وتطبيقها سيعرضنا إلى خطر كبير في حسابات "[2].

وقد أثار هذا القانون سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد وتصدى له الجزائريون وفي مقدمته العلماء والمثقفون كونه يسخرهم للدفاع عن الدولة تضطهدهم ولا تعترف لهم بأية حقوق ولجعل المسلمون يقاتلون بعضهم في سبيل دولة غير مسلمة ، فحاولوا إلغاء القوانين أو التحقيق من طغيانه بإصدار البيانات الشاحبة وبالتظاهر والتصادم مع الشرطة واعتصام وهجرة الآلاف منهم إلى المشرق العربي فرارا من التجنيد الغاشم[3] .

وفي هذا الشأن يذكر بعض العامة :" **إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا ، فلن تستطيع أن تأخذ منا أبنائنا** "[4].

أما في ما يخص النخبة الفرنسية ،بصفة خاصة الشبان المتعلم الذي تخرج من المدارس الفرنسية التي كانت ترى في الخدمة العسكرية فرصة للحصول على المواطنة

---

[1] سعادة عبد الناصر : المرجع السابق ، ص 65 .

[2] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 283 .

[3] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 238.

[4] صالح فركوس : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م – 1962 ، المرجع السابق ، ص 222 .

الفرنسية[1]، حيث شجعت الجزائريين على أداء الخدمة العسكرية كسبيل للحصول على الجنسية الفرنسية ، ومن أجل تحقيق هذا الغرض توجه وفوج مكون من 9 أفراد أغلبهم متجنسون بالجنسية الفرنسية قدموا مطالب للحكومة الفرنسية تتضمن تدابير مطلوبة من قبل الجزائريين لأداء الخدمة العسكرية[2].

كما طالبوا كذلك بإصلاح التجنيد وتمثلت في تخفيض الخدمة العسكرية إلى سنتين ، ورفع سن التجنيد إلى21 بدل 18 سنة ، وإلغاء المنحة المقدمة للمجند لأن العائلات سوف تكون فخورة أن ترى أبنائها يخدمون في صفوف الجيش الفرنسي دون مقابل مالي، وفي مقابل ذلك طالبوا بإدخال إصلاحات على النظام الاستعماري والإصلاح النظام القمعي، إضافة إلى المطالبة بزيادة التمثيل الجزائريين في الجمعيات المنتخبة والتوزيع العادل الضرائب[3] .

لكن الجزائريين غلبوا في النهاية على أمرهم واقتيدآلاف الشبان رغم أنوفهم وأنوف ذويهم ليلقوا حتفهم تحت علم فرنسا الظالمة في إفريقيا وأوروبا وآسيا[4].

2. المبحث الثاني: وسائلالسياسة القمعية دينيا

• المطلب الأول : استهداف الدين الإسلامي:

لم يكن الوضع الديني خلال فترة الاحتلال أحسن حالا من الأوضاع الأخرى للجزائر،فهو الأخر ساءت حالته إلى درجة خطيرة ، حيث تعرضت المؤسسات الدينية للهدم والتدمير والتخريب ، وكان على رأس هذه المؤسسات المساجد والجوامع والزوايا وهي الدين الإسلامي ، خاصة وأن هذه الإدارة أدركت أن دور المؤسسات الدينية هو

[1] صالح عباد : الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 1999 ، ص 190 .

[2] سعادة عبد الناصر: المرجع السابق ، ص ص 65 –66 .

[3] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 192 .

[4] بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 238 .

الحفاظ على المقومات المجتمع الجزائري ، وبالتالي فإن القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة هذا المجتمع منها الثقافية [1]، وذلك من خلال استحواذ عليها ' حيث عملت إدارة الاحتلال المدفوعة بالحقد الصليبي اتجاه الإسلام على الاعتداء على حرمة المساجد والتي جسدتها قادة الحملة والملك الفرنسي نفسه ،رغم تعهدهم بالشعائر الدينية للسكان[2].

ومن جهة أعطت إدارة الاحتلال أوامر للجيش الفرنسي بهدم هذه المؤسسات الدينية، وتحويل البعض منها إلى كنائس وكاتدرانيات ومرابط للخيول ومستودعات عسكرية إضافة إلى محاولة توسيع الشوارع وإقامة بنايات جديدة في محلها .

ففي سنة 1830 قامت السلطات الفرنسية بغلق 13 مسجدا من حجم كبير و 108 مسجد من حجم صغير و32 جامعا و12 زاوية[3] ومن أبرز هده المساجد :

- جامع السيدة حيث أوهم اليهودي **كلوزيل** بأنه يحتوي على كنوز الذي فأمره بغلق أبواب المسجد ،وأدخل إليه جماعة للبحث عن الكنز المزعوم قبل أن يقدم على تهديمه[4].
- مسجد كتشاوة[5] التي قامت إدارة الاحتلال بتاريخ 18 ديسمبر 1832 بتحويله إلى كاتدرانية أطلقت عليها كاتدرانية سيدة الجزائر ، ووقع ذلك بعد اعتصام المصلين فيها ورفضهم للتحول ما أدي إلى استشهاد أكثر من 4000 مصلي من الجزائريين في المسجد[6].

[1] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 136 .

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق، ص 35.

[3] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 137 .

[4] محمد عيساوي و نبيل شريخي : المرجع السابق ، ص 36.

[5] الملحق رقم 07 .

[6] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 137 .

- إضافة إلى جامع سيدي رحبي أعطي سنة 1833 إلى الصيدلية المركزية ثم هدم، وكذلك مسجد شماعين ومسجد علي خوجة ومسجد سيدي عمار وكلها هدمت[1].

لم تقتصر عمليات الهدم وتحويا على مدينة الجزائر وحدها إنما شملت عدة من المدن الجزائرية التي طالها الاحتلال الفرنسي منها قسنطينة التي تعرضت العديد من مساجدها وجوامعها إلى الخرب ومنها مسجد صالح باي الذي حوله إلى كنيسة وجامع الرحبة الصوف الذي حوله إلى مخزن ثم حوله ملجئ ونفس المصير لقيه جامع القصبة وجامع الكبير وجامع سوق الغزل وجامع سيدي الأخضر[2].

وفي عنابة فقد هدم بها حوالي 37 مسجدا ، وكان من أهمها جامع سيدي ابن مروان الذي قال عنه **أبو قاسم سعد الله :" أنه كان من أعظم مساجد عنابة** " وكذلك بجاية هي الأخرى تعرضت العديد من مساجد وجوامعهاإلى الهدم وقد حصرها **أبو القاسم سعد الله** في 25 مسجد وجامعا.

أما الناحية الغربية فقد كان بها حوالي أكثر من 151 مسجدا لكنها كانت عرضة للهدم والدمار خاصة مدينتين وهران ومعسكر ، وهران حول جامع خنق النطاح إلى مستشفى عسكري سنة 1831[3] .

كما أن الزوايا هي الأخرى لم تسلم من سياسة الهدم والتخريب وباعتبارها مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطلبة والمربين وتتكفل بالإطعام والتعلم بالإضافة إلى دورها الريادي في إعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي ، ولذلك سارعت إدارة الاحتلال

[1]محمد عيساوي ونبيل شريخي: المرجع السابق ، ص 36.

[2]بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 138 .

[3]أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، ص ص 83 –87 .

إلى تعويض دعائم هده الزوايا التي أصبحت بالنسبة لها خطر كبير يهدد تواجدها في الجزائر من بينها :

- زاوية القشاشة التي تعرضت للهدم .
- زاوية سيدي جودي اشتراها أم المعمرين وأصبحت من ممتلكاته.
- زاوية الصباغين هدمت عن آخرها .
- زاوية القياسية هدمت هي الأخرى.

وهناك زوايا أخرى كان لها كذلك دور ريادي وبالغ الأهمية قيل وأثناء الاحتلال[1] في الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري ، وهذا سئما جعلها تكون عرضة هي الأخرى للهدم والتخريب وانقراض واستيلاء الاحتلال الفرنسي على الأوقاف الإسلامية التي كانت تمولها[2].

كما عملت فرنسا منذ أن وضعت أقدامها على التراب الجزائري بمحاولة استيلاء على الأوقاف الإسلامية ، باعتبارها الراعي والممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه مخطط الاستعماري ، وهذا ما دفع أحد الكتاب الفرنسيين إلى القول :"**بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية ، فتتنافي مع مبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر**"[3].

ولهذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية بقيادة **كلوزيل** قرار يوم 8 سبتمبر 1830 استهدف حجز أملاك العثمانيين وأوقاف المكة والمدينة ،وإلحاقها بمصلحة الدومين التي

[1] احميدة عميراوي وآخرون : آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائر (1830 – 1954) ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007 ، ص 156 .

[2] المرجع نفسه، ص 157 .

[3] عمار عمورة: المرجع السابق ، ص 124 .

تم إنشائها في عهد **دي بورمون**، لاحتجاج سكان المدينة عبر عنها المثقفون والعلماء والوكلاء بأن أملاك مكة والمدينة ليست ملكا للعثمانيين ، لذلك تم إصدار 7 ديسمبر 1830 استهدف به هذه لمرة ضم كل أملاك الدينية (تتمثل أوقاف مكة والمدينة والزوايا والمساجد) إلى مصلحة أملاك الدولة ، حيث يذكرها هابار بأن هذا القرار كان ضربة للدين والثقافة الإسلامية[1] .

ولأخذ صورة عن حجم تلك الأوقاف نضرب مثالا عن الجامع لأعظم والتي عبارة عن 125 منزلا ،و39 حانوت ، و3 أفران و19 بستان ، 107 إيراداضمت جميع هذه الحبوس إلى الإدارة الفرنسية ، كما كانت مداخيل مكة و المدينة سنة 1835 تقدر ب 138.376.65 فرنك[2].

وحسب ما ورد في رسالة السيدين ، المناصل الدكتور **محمد بن العربي** ورفقة المجتهد **ابن رحال الندرومي** مفادها أن المداخل المالية للأوقاف عند بداية فترة الاحتلال ، كانت تفوت الأربعين مليون من فرنكات الذهبية ،ويتمثل ذلك نسبة 66% من مجموع إيرادات الأملاك العقارية والزراعية ، وحسب البحث الدقيق عن الأوقاف الذي قام بها بعض المسؤولين الفرنسيين سنة 1836 ، فقد بلغ عدد الأملاك الوقفية 1419 عقارا منها 51 لزاوية سيدي عبد الرحمان الثعالبي ، وتصرف الفرنسيين خلال هذه الفترة 188 بناية استعمل بعضها لمصالح إدارتها وهدم البعض الأخر[3].

وعليه توالت المراسيم والقرارات وكان هدفها الاستيلاء على الأوقاف حيث يذكر آجرون بأن السلطات الفرنسية كانت عازمة على تسيير الإسلام كدين لا يمارس بكل

---

[1]أعمال الملتقى الوطني حول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.ص ص 20 –21.

[2]محمد عيساوي و نبيل شريخي: المرجع السابق ، ص 41.

[3]موسى عاشور: المرجع السابق ، ص ص 78 –79 .

حرية ، وكان من المقرر أن تغطي المصاريف ممارسة الديانة الإسلامية بفضل إجراءات الأملاك الوقفية (الحبوس)التي كانت تديرها أملاك الدولة ،كما أن الأخطاء التي ارتكبها من خلال التنازل عن العقارات الريفية لصالح المعمر ، ساهمت في انخفاض الإيرادات التي شهدت تضاؤلا من سنة إلى أخرى من سنة إلى أخرى[1].

ومن جهة أخرى تم تكتف الإدارة الفرنسية باستهداف المؤسسات الدينية بل عملت على تضييق الخناق على التعليم القرآني والنشاطات الدينية ، من خلال فرض رقابة صارمة على خطب الوعظ والإرشاد التي يلقيها الأئمة والمثقفون، وكثير ما تحرر خطب والإرشاد بمكاتب الإدارة الاستعمارية ثم يقوم المفتون بتلاوتها تحت رقابة البوليس السياسي[2].

إلى جانب ذلك قامت بغلق المدارس القرآنية والزوايا ، وجردت التعليم القرآني من كل حيوية ، ومنعوا المؤذنين من تفسير الآيات وتفهيم التلاميذ محتوياتها ، كما قطعوا الصلة بينهم وبين التعليم المسجدي وتعليم الزوايا[3].

يذكر آجرون بدوره :" أن المدارس القرآنية التابعة للزوايا كانت تحارب بضراوة ، أما المدارس التابعة للقبائل فقد كانت تحتمل ليس إلا ": حيث علق على هذه السياسة التعسفية بقوله :" **تلك هي الحصيلة مبادئ التسامح التي كانت تفتخر فرنسا باحترامها إلا أن هذا الأخير قد أقر بأنأهالي الجنوب وميزاب كانوا يعاملون معاملة أقل تشددا، حيث كانت الزوايا والمدارس التابعة لهم تتمتع بحرية أكبر**"[4].

---

[1]Charle Robrt Agéron,Histoire de l'algrie comtemporaine (1871-1954) ,paris,1979,p272.

[2]عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 282 .

[3] أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3 ، دار الغرب الإسلامي ، ص 51 .

[4]شارل روبير آجرون : تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 273 .

ومن أبرز هذه المدارس :

- ✓ مدرسة القشاش كانت مشهورة بما نقدمه من علوم هدمت .
- ✓ مدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام يسيره أحد المعمرون .
- ✓ مدرسة الأندلس تعرضت للهدم والتخريب .
- ✓ مدرسة جامع السيدة مريم تعرضت للتدمير هي الأخرى .
- ✓ مدرسة سيدي عبد الرحمان الثعالبي تعرضت للهدم[1].

وتعدت هذه الظاهرة إلى الأضرحة و القباب التي لم تسلم هي الأخرى من أهمها :

- ✓ ضريح سيدي بالقبة بالعاصمة احتله مهندسون عسكريون وحلوه إلى مصلحة جسور والطرقات التابعة لهم .
- ✓ ضريح سيدي الجودي تم نقل الملكية عام 1838 .
- ✓ ضريح سيدي أوجامي تعرض مكانه إلى السطر من طرق الدرك بداية الاحتلال ليستأجر فيما بعد وذلك عام 1850[2].

ومن هنا يتضح مدى العدائية الواضحة من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر لكل ما يتعلق بالهوية العقائدية الإسلامية للمجتمع الجزائري ولعل هذا ما تفسير الاعتداءات المتكررة على مؤسساته ، وكذا مضايقة ممارساته ونشاطاته المختلفة [3].

- **المطلب الثاني : محاولة إزالة القضاء الإسلامي :**

عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة وطمس الشخصية الإسلامية للجزائر ، منذ حملة الاحتلال1830 ، ذلك بمختلق الوسائل حيث يقول في هذا الصدد **جمال قنان** :"

[1] احميدة عميراوي: آثار السياسية الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1945 ، المرجع السابق ، ص157 .

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي : المرجع السابق ، ص 157 .

[3] عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 288 .

القضاء الإسلامي عنصر بارز في النضال الوطني لكونه يوفر العدل والضمان للمواطنين وأحد مقومات هذه الشخصية المتميزة"[1].

وأول من أخذ في تنفيذه هو **الجنرال كلوزيل** الذي عين قائد الحملة الفرنسية بدل **دي بورمون،** ففكان أول عمل قام به هو إلغاء المحكمة الحنفية بالجزائر وذلك في الوقت الذي أقر فيه المحكمة بقرار أصدره في 10 أكتوبر 1830 ، ومن أغراضه في هذا تضيق النطاق القضاء الإسلامي[2].

ثم توالت القوانين لإقصاء القضاء الجزائري ، ففي 10 أفريل 1834 صدر قرار يعطي الحق للمتخاصمين بأن يستأنفوا أحكامهم التي يصدرها القاضي المسلم أمام المجالس الاستئناف ، التي يتألف أعضائها من الفرنسيين واليهود وكان ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية قبل صدور هذا القرار[3].

وخلال فترة ما بين 1830-1834 وصل عدد القرارات الخاصة بالقضاء إلى حوالي 245 قرارا ، وبموجب المرسوم الصادر في 22 جويلية 1834 تم تشكيل 3 محاكم في كل من وهران والجزائر وعنابة [4].

ولإخضاع الأمة الجزائرية للتشريع الفرنسي وجعلها تعيش تحت مظلة الكفر الغربي الصليبي ، صدر في 22 فيفري 1841 أمر بنزع سلطة القضائي في أحكام والجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية[5].

---

[1] جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1994 ، ص 172 .

[2] مجلة شهاب الجديد : العدد الثالث ، المجلد الثالث ، السنة الثالثة ، أصدره عبد الحميد باديس ، ص 210 .

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 51.

[4] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 142 .

[5] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 221 .

ثم صدر قانون 26 سبتمبر 1842 حول زيادة إنشاء محاكم في المدن، التي تم احتلالها، وبعده قانون 21 جويلية 1846 يقضي بدوره حل النزاعات العقارية والملكية وتسويتها بالقانون الفرنسي[1].

واستمر الحقد الصليبي والكره الشديد للشريعة الإسلامية ، حيث تواصل العمل الاستعماري ،بشن حربه العدوانية بدون هوادة على الشريعة الاستعمارية وتنظيمها القضائي المحكم ، ففي ماي 1848 صدر مرسوم ينص على فرض مراقبة مشددة على المحاكم الإسلامية ، في حين تم التأكيد على الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي في التشريع الإسلامي[2] .

ولم يتوقف عمل الصليبي عند هذا الحد ، بل اتجهت الفكر الاستعماري إلى محاولة تحقيق ذلك عن طريق بعض العناصر ضعيفة الإيمان من القضاة الجزائريين الذي حاولت فرنسا كسبهم بشتى الوسائل والمغريات لنصرة القضية الاستعمارية ، من خلال ذكر خصاله ومناقبه المزعومة ، فنجح مع بعض العناصر المهتزة الإيمان ،وأخفق مع الغالبية الساحقة ،فعلى سبيل المثال استطاع المحتل أن يؤثر على القاضي مدينة قسنطينة **محمد الشاذلي القسنطيني** الذي أصبح قاضيا ملكيا ولكن تحت وصاية المكتب العربي وبدأت آثار **الشاذلي** تظهر حين شك بعضهم في حكمه ، حيث تذكر أحد التقارير الفرنسية المؤرخة في 10 جانفي 1840 أنه تواطؤ **محمد الشاذلي** مع الاستعمار قد جعله منبوذا في مجتمعه ، بات يحتقره وينظر إليه نظرة استصغار ،بل لم يعد أفراد هذا المجتمع

[1] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 143 .

[2] صالح فركوس : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م –1962 ، المرجع السابق ، ص 222.

يلتقون فيه أو يحتكمون إليه إنما بدأوا يتجهون إلى قضاتهم المخلصين الذين عداؤهم شديدا يحمل اسم الرومي[1].

إضافة إلى مرسوم أكتوبر 1854 في عهد **نابليون الثالث** ، حول إنشاء المجلس الشرعي المتكون من قضاة ومفتيين ، وقد عارضه المستوطنين بقوة الذي أجربوا **نابليون الثالث** على إصدار مرسوم ديسمبر 1859[2]، الذي جرد القاضي من العمل الشريعة الإسلامية إلا في بعض المسائل القليلة ، التي تتعلق ببعض الجزئيات من الأحوال الشخصية[3] ،وأصبح القاضي ليتقاضى البربر وفقا لأعرافهم الجاهلية بدل الشريعة الإسلامية[4].

وبتاريخ 13 ديسمبر 1866 صدر مرسوم، جرد القاضي المسلم من كل الصلاحيات بالمقارنة مع القاضي الفرنسي، خاصة وأن هذا المرسوم فرض على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين ، وليس المسلمين الذين أصبح دورهم تنفيذ الأحكام فقط[5].

وفي ضل الحكم المدني ظهرت فيه إدارة الإدماج المطلق آنذاك، تمثلت في إدماج القضاء وفي هذا المجال أيضا كانت إدارة الإدماج لا تكاد تخفي نية دفاعية أن العدالة هي إحدى رموز السيادة، كما أوضح الحاكم العام **دوقيدون** في 1871 القاضي

[1]صالح فركوس : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م –1962 ، المرجع السابق ، ص ص 222 –224 .

[2]بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 143 .

[3]محمد عيساوي ونبيل شريخي: المرجع السابق ، 143 .

[4]مجلة الشهاب الجديد : المقال السابق ، ص 210 .

[5]بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 143 .

الإسلامي يجب أن يحمى أمام القاضي الفرنسي، إننا الغالبون فلنعرف كيف نمارس إرادتنا[1].

وتماشيا مع هذا الاتجاه تم تأسيس محاكم الصلح عام 1874، وألغي قضاة الشرع الإسلامي ، ورغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسي[2].

وفي 1875 ألغي المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي، كما ألغت المجالس الاستشارية[3].

قد أصبح قاضي الصلح بناء على قرار 1889 هو الذي يصدر الأحكام في القضايا المسلمين[4]، حيث خفض تدريجيا عدد محاكم القضاء الشرعي من 184 إلى 61 في عام 1890،وفي 1892[5]، وفي عام 1892 صدر قرار يجرد القضاة المسلمون من كل صلاحية عدا الأحوال الشخصية، كزواج والطلاق والتركات، وحتى هذا الأخيرة، فإذا اختلف المتخاصمون في مستحق من التركات، فيما زاد على 500 فرنك، فإن القضية تحول على القضاة الفرنسيين وتخرج من اختصاص القضاة المسلمين[6].

وبتاريخ 1896 أصدر القرار أخضع المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام،وعملت الإدارة الاستعمارية على إسناد الوظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة

---

[1]Charle Robert Agéron: Histoire de l'algerie comtemporaine (1871 -1954), paris, 1979, p 52 .

[2] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 52.

[3]عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 65 .

[4]أبو القاسم سعد الله : خلاصة تاريخ الجزائر ، المقاومة والتحرير، (1830_1962) ، ط1 ، الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007 ، ص 75 .

[5]عبد القادر حلوش : المرجع السابق ، ص 65 .

[6]أبو القاسم سعد الله : خلاصة تاريخ في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 75 .

والمعرفة ،بل وحتى الأخلاق الحسنة ، وبطلب من المجالس المالية ، المفوضين الماليين الأوروبيين ، أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم[1].

وبناء على ذلك صدر قرار بإنشاء محاكم الزجرية، في 29 مارس و 2 ماي 1902 على أعقاب ثورة التركي 1901، وأعطى تلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة سلطات خاصة ، منها محاكم جزائريين دون حضور محاميين وعدم استئناف أحكامها إلا إذا زادت العقوبات عن 500 فرنك، وهو مبلغ فلكي بالنسبة للجزائريين، أو 6 أشهر سجن، وقد باشرت تلك المحاكم أعمالها بحماس منقطع النظير يشهد عليه الأحكام الجائرة والتي أصدرت بحق الجزائريين 16.141 حكما عام 1902، 16.991 حكما عام 1903، و18.873 حكما عام 1904 ، 19.147 حكما عام 1905[2] .

وقد برزت من حين لأخر معارضات مسلمة في الجزائر منددة بالتجاوزات في حق القضاء الإسلامي، من ذلك في عريضة المستشارين بلديين المسلمين في ناحية قسنطينة، ومما ورد فيها بأننا نحن الأهالي المسلمين نعاني من نتيجة تطبق مرسوم العدالة الإسلامية 10 سبتمبر 1886[3] .

ويذكر **بأن المكي ابن باديس** الذي تولي منصب القضاء 1865 إلى عام1876 لم يتوان يوما في الدفاع عن الشريعة الإسلامية[4].

[1]يحي بوعزيز : سياسة سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ص 52 53 .

[2]بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 236 .

[3]عثمان زقب : المرجع السابق ، ص 301 .

[4]احميدة عميراوي : فواصل في الفكر والتاريخ ، المرجع السابق ، ص 103 .

كما يرى سعد الله إن القضاء الفرنسي قد زعزع مكانة القضاء الإسلامي ، الذي لم يبقى له إلا الأحوال الشخصية مع شروط ، ولذلك كانت ردود فعل الجهاز القضائي الإسلامي سبب من أسباب التوتر الدائم في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين[1] .

- **المطلب الثالث : طرح الحركة التبشيرية :**

كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى غايتين أساسيتين تتمثل في غزوا الأرض ثم غزوا الأفكار، قام بتنفيذ الغرض الأول العسكريون بينما أسند الغرض الثاني لرجال الدين،وذلك من خلال طرح الحركة التبشيرية أو التنصيرية فبعد سقوط مدينة الجزائر في جويلية1830 صرح الجنرال **د يبرمون** للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا :"**إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تينع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع**"[2].

ويعرف التبشير على أنه يطلق على جهود الأفراد والجماعات المنظمة والممولة من قبل الحكومات في سبيل نشر الدين المسيحي وتعليمه بين غير المسيحيين[3].

ولم يمض على الاحتلال الجزائر سوى شهرين حتى أصدرت السلطات الفرنسية في 1930 قرارات بتدمير الزوايا والمساجد وتحويل البعض منها إلى كنائس ومن بينهم مسجد كتشاوة الذي حوله الجنرال **الدوق روفيقو**1832 إلى كنيسة،فنصب الصليب وعلم فرنسا على الصعوبة بمباركة البابا **غريغوار**، رغم معارضة المفتيين والسكان الذين سقط العديد منهم قتلى دفاعا عن المسجد، وهذا أصبحت أملاك الأوقاف الإسلامية تخدم العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال منذ الوهلة الأولى ففي سنة 1835

[1]أبو القاسم سعد الله : خلاصة تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 76 .

[2]عبد القادر حلوش: المرجع السابق ، ص 66 .

[3]احميدة عميراوي و آخرون : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، دار الهدى ، الجزائر 2009 ، ص 101 .

استقر بالجزائر **أخوات القديس يوسف**، ومن بينهم الراهبات **الثالوثيات والجزويت** وشرعت في عملهم التبشيري[1].

في حين كان الجنرال **بيجو** يجمع الأطفال اليتامى ويأتي بهم إلى القيس ويسلمهم له قائلا:" **حاول يا أبتي أن يجعل عنهم مسيحين، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار**" ،وبذلك أسر الجنرال **بيجو**حوالي 250 طفل[2].

وقد تولى **الكاردينال لافيجري** مسؤولية تنفيذ تلك السياسة التي تستهدف سياسةالتمسيح بقوله :"**علينا أن نجعل من الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاءها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا** " وفي مناسبة أخرى ذكر :"**إن الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس فأول ما يجب علمه معهم هو الحيلولة بينهم والقرآن وتبتغي علينا أننهتم بالصبيان فندخل في عقولهم تعاليم جديدة ألا وهو تعاليم الإنجيل ، بعدد ذلك يمكن أن ندخله في حياتنا،أو نطرده بعيدا عن العالم المتحضر**"[3].

وقد كان توافد المبشرين بل المنفرين على الجزائر يثير الدهشة والاستغراب فهناك من غادر إقامته حتى بأمريكا لتأتي إلى هذه البلاد المسلمة، لأنهم أدركوا أن المجتمع الإسلامي ليس كالمجتمع الوثني، فهو يتطلب جهود كبيرة لتنصيره باستخدام بكل الوسائل والمعزيات .

وبعد أن حصل **الكردينال لافيجري** على حرية التبشير من الإمبراطور **نابليون** وضمان الحفاظ على الملاجئ بمقتضى ذلك التصرف في يتماه كما يشاء[4]، وخلال سنتي 1867-1868، جمع حوالي 1752، طفلا تتراوح أعمارهم بين الثامنة والعاشرة ووضعهم في مركز لتنصيرهم ومنعهم من رؤية ذويهم واستردادهم لأهلهم إبان المجاعة والكوارث

[1]عمار عمورة : المرجع السابق ، ص 124 .

[2]صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، المرجع السابق ، ص 396 .

[3]عمار عمورة : المرجع السابق ، ص 125 .

[4]خديجة بقطاش : المرجع السابق ، ص 126 .

الرهينة التي سببها وزحف الجراد والكوليرا والزلازل، التي ضرب منطقة البليدة وهلك فيها نحو نصف مليون جزائري[1]، حيث أرسل بعضهم إلى مراكز دينية بمدينة مرسيليا، والبعض الأخر إلى مدرسة الإكليركية بيسان لوران بإقليم البربني بفرنسا،وما تبقى من هؤلاء الأيتام وكان عددهم حوالي 378 صبي و342 بنت، وحتى لا تضييع جهوده التنصيرية سدى المحيط الذين يعيشون فيه، قرر **لافيجري** عزلهم، وذلك بإنشاء قرية عربية مسيحية تكون في نظره النواة الأولى للأسرة العربية المسيحية[2].

كما أولى اهتمامه بقضية بناء الأديرة و الكنائس في إطار إرجاع مجد الكنيسة الرومانية الإفريقية، مما سمح له ما بين 1876–1878 من تأسيس أكثر من 49 كنيسة و25 خورينة، ومن أكبر الكنائس وأبرزها كنيسة سان جوزيف بيان الوادي، وكنيسة سان شارل بالأغا وإلى جانب دعم الحكومة المدنية له وجد من تأسيس 68 كنيسة عام 1888 وارتفع العدد إلى 121 كنيسة عام 1898[3].

ومن أجل توسيع النشاط التبشيري الحيز كان لابد من مبشرين كثيرين يحققون هذا الهدف ، لذلك أنشأ في فيفري 1869، فرقة دينية جديدة هي فرقة الآباء البيض، وهذه الفرقة هي التي ستأخذ على عاتقها مهمة التبشير في الجزائر أولا، وأول من تطوع في هذه الفرقة الجديدة ثلاث من الرجال الدين بالمدرسة الإكليركية بالقبة، وحتى تتمكن الفرقة من القيام بعملها وجه **لا فيجري** يوم 10ماي 1869،نداء إلى كل مدارس الإكليركية بفرنسا يحث على الانضمام إلى هذه الفرقة والوقوف أمام تقدم الإسلامي المخيف[4].

[1] عمار عمورة : المرجع السابق ، ص 125 .

[2] خديجة بقطاش : المرجع السابق ، ص 126 .

[3] بوضرساية بوعزة : المرجع السابق ، ص 145 .

[4] خديجة بقطاش : المرجع السابق ، ص ص 128– 129 .

وقد كان الهدف من إنشائها هو منافسة البعثات البروتستانتية التي تدفقت إلى الجزائر من أوربا، وجعل **لا فيجري** بلدة الحراش القريبة من العاصمة مركزا رسميا لها[1].

لم ينسى **لافيجري** مقام المرأة في الأسرة فوجه اهتمامه إلى التأثير عليها، وهذا أنشأت **فرقة الأخوات البيض** التي حملها مسؤولية التبشير في الوسط النسائي عن طريق التطبيب والتعليم والخدمات الخيرية، حيث سلم مسؤولية القريتين المسيحيتين **الآباء الأخوات البيض**[2] .

وقد تركزت جهود التنصير الفرنسية على البربر في البلاد القبائل برغم أنهم "**مسلمون سطحون**"كان آباءهم قديما تابعين للحضارة المسيحية، كما ادعى**لا فيجري** وكماادعى الجنرال **دوما** الذي زعم أن :" **القوانين القبائلية لا تتماشى مع القرآن وتبدو أكثر قربا من أفكار الجزائية التي تحتفظ بروعة طابعها المسيحي .....وكلما حفرنا هذا الجذع القديم، وجدنا تحت القشرة الإسلامية النسغ المسيحي، ونصل إلى أن الشعب القبائلي الجرماني الأصل جزئيا ، المسيحي في الأصل بالكناية، لم يغيره الإسلام تحت ضربات السيوف، وقد قبل القرآن الكريم لكنه لم يلتزم به أبدا**" ولا تحتاج هذه الافتراءات والتحملات إلى رد، فهي تنطبق بشفيه ذاتها[3].

رغم الجهود الحثيثة التي بذلها المنصرين في الجزائر بغطاء من إدارة الاحتلال الفرنسي، خلال الثلث الأخير من القرن 20،إلا أنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم التي سعوا إلى تحقيقها ،مما يعطي دليلا قويا على مدى تمسك الشعب الجزائري بعقيدته الإسلامية ، رغم هزيمته العسكرية أمام المحتل الفرنسي[4].

---

[1] احميدة عميراوي وآخرون : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 109.

[2] خديجة بقطاش: المرجع السابق ، ص 129 .

[3] بشير بلاح: المرجع السابق ، ص 154 .

[4] عثمان زقب: المرجع السابق ، ص 329 .

وظفت الإدارة الاستعمارية كل جهودها للتحكم بالمجتمع الجزائري اجتماعيا ودينيا لإدراكها بأهمية النمطين في حياة الجزائريين، لذا عملت على ضرب مكونات المجتمع الجزائري من خلال الإبادة الجماعية واستهداف المرأة والأسرة الجزائرية، وإصدار القوانين التعسفية منها قانون التجنيد الإجباري، رغبة في تفكيكه وإضعافه ومن ذلك التحكم في موارده المختلفة.

لقد تجاوز المخطط الفرنسي إلى محاولة السعي لفرض ثقافته ولغته وعاداته على المجتمع الجزائري من خلال محاربة الدين الإسلامي عن طريق ضرب مؤسساته الدينية ومصادرة أوقافه، ولاحقا تقليص مؤسساته القضائية الإسلامية وطرح سياسة التبشير وإجباره التقاضي وفق قوانين فرنسية .

خاتمة :

من خلال استعراضنا لموضوع أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر(1830 – 1914)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1. اختلاف سياسات الإدارة الاستعمارية خلال الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى في مختلف مجالات ، من التنظيم الإداري ، والوسائل المعتمدة ، وصولا إلى الأهداف المرجوة من عملية الاحتلال الفرنسي .
2. نجحت السياسة الإدارية الفرنسية إلى حد بعيد في إغراء الزعامات السياسية والدينية من خلال منح المناصب والإغراءات المادية وبعض الامتيازات .
3. حاول المحتل تنظيم المجتمع الجزائري وفق ما يخدم مصالحه ،ولهذ أنشأ المكاتب العربية والتي نجح حيالها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري ' وبالرغم من ذلك إلا أنه تم حلها بمجرد سقوط نابليون الثالث .
4. كان تطبيق قانون الأهالي من أقصى السياسات الردعية بحق المسلمين الجزائريين من خلال حرمانهم من أبسط الحقوق التي تكلفها القيم الإنسانية .
5. كانت للضرائب المسلطة من قبل الإدارة الاستعمارية أبعاد أكثر خطورة على الجزائريين ، حيث خلفت مظاهر البؤس والحرمان والفقر.
6. أدى اعتماد السياسة الاستعمارية على مصادرة الأراضي إلى تفكيك المجتمع الجزائري وسلب ممتلكاته من جهة ، وطرح سياسة الهجرة من جهة أخرى .
7. كان هدف المشروع الفرنسي من إصدار القرار مشيخي هو تفتيت المجتمع وتخريب اقتصاده الزراعي القائم على الأرض عن طريق تكوين الملكية الفردية.
8. لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها من خلال القتل والطرد والتهجير عاملا لإفناء العنصر الجزائري المسلم ، أو على الأقل وضعه في شروط قاسية ، كانت ستسمح بالطبع في تراجعهم ديموغرافيا .

9. أدركت السلطات الفرنسية مدى أهمية ومكانة المرأة والأسرة الجزائرية في المجتمع، لذلك عملت على استدراجها وتوظيفها كأداة للتغلغل في المجتمع الجزائري المسلم سعيا منها في تأثير على عاداتها وتقاليدها.
10. استعملت الإدارة الاستعمارية سياسة القهر والزجر وذلك عن طريق إصدار قانون التجنيد الإجباري الذي أثار سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد ، لذلك تصدى له الجزائريين .
11. تجسد عداء الإدارة الفرنسية للدين الإسلامي والهدم والتدمير والتخريب على مختلف المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والأوقاف بالإضافة إلى فرض الرقابة على خطب الوعظ والإرشاد وكذلك طمس الشخصية والهوية الجزائرية عن طريق تقلص دور القضاء الإسلامي .
12. فشلت الإدارة الفرنسية ورجال الدين في طرح سياسة التبشير وذلك لصلابة المجتمع الجزائري وتمسكه بعقيدته .

قائمة المصادر والمراجع

أ- باللغة العربية

1. الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 .
2. باتريك افينو وجون بلانستاين : حرب الجزائر ملف و شهادات ،ترجمة : بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 .
3. بزيان سعدي : جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 .
4. بقطاش خديجة : الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871 ، مطبعة دحلب ، الجزائر .
5. بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر، 2009 .
6. بن خليف عبد الوهاب : الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 08 ماي 1945 ، تقديم : سليم قلالة، ط1 ، دار بني مزغنة ، الجزائر ، 2005 .
7. بن عثمان حمدان خوجة : المرآة ، ترجمة : محمد العربي الزبير ، منشورات ANEP، 2005 .
8. بوحمودة بوعلام : الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار الغمان للنشر ، 2012 .
9. بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .

10. بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 .
11. بوعزيز يحي : سياسة التسلط الاستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .
12. بوعزيز يحي : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 .
13. بوعزيز يحي: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .
14. حلوش عبد القادر : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 .
15. زوزو عبد الحميد : نصوص والوثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .
16. سعيدي مزيان : النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر 1867-1892 ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .
17. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، ط1 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 .
18. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، ط1 ، منشورات دار الأدب، بيروت ، 1969 .
19. سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ، ط3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 .
20. سعد الله أبو القاسم : خلاصة تاريخ الجزائر – المقاومة و التحرير – 1830-1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2007 .

21. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ، المجلد الثالث ، ج5 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي 2005 .
22. عباد صالح : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .
23. عباد صالح: الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830-1930 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 1999 .
24. عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ، ترجمة : عبد الله جوزيف ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 .
25. عميراوي احميدة : من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار البعث ، للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2000 .
26. عميراوي احميدة : فواصل في الفكر والتاريخ ، دار البعث ، قسنطينة ، 2002 .
27. عميراوي احميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007 .
28. عميراوي احميدة وآخرون : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 .
29. عمورة عمار : الموجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار الريحانة للنشر والتوزيع ، 2002 .
30. عيساوي محمد وشريخي نبيل : الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 .

31. غربي الغالي وآخرون : العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 1997 .

32. فركوس صالح : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال – المراحل الكبرى– ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2005 .

33. فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م–1962 ، ط1 ، دار العلوم ، الجزائر ، 2002 .

34. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة ، ط1 ، دار البحث ،الجزائر،1991.

35. قنان جمال : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 .

36. لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 .

37. المدني أحمد توفيق :كتاب الجزائر ، ط1 ، دار الكتاب، الجزائر، 1963.

38. المدني أحمد توفيق : مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار (نقيب أشراف الجزائر) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .

39. مياسي إبراهيم : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962 ، ج1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .

40. هلال عمار : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام ، 1814–1918 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 .

ب- باللغة الأجنبية :

1. Agéron Charle Robrt Muslimane: Les algeriens Muslimane et La france(1870-1919) ,paris , 1968 .
2. Agéron Charle Robrt : Histoire de l' algrie contemporaine (1871-1954) , paris , 1979 .
3. Gouvernement Générale de L'Algérie : établissements français dans l' algérie(1865-1866) , innprimerai imperiale, paris , 1984 .

الأطروحات :

1. بن حبرو راضية: المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844-1900 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012 2013 .
2. زقب عثمان : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 ، (دراسة في أساليب الإدارية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014 2015 .
3. سعادة عبد الناصر : النظم الاستعمارية الفرنسية و أثارها على الجزائريين 1830-1919 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2012 2013 .
4. فركوس صالح : احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1844-1871 ، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، قسنطينة ، 2000 2001 .
5. كلاتمية لامية : المرأة والمقاومة الشعبية لالا فاطمة نسومر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 2015.

الدوريات :

1. مجلة الشهاب الجديد : العدد الثالث ، المجلد الثالث ، السنة الثانية إصدار عبد الحميد ابن باديس .
2. بوعزة يحي : أضواء على انتفاضة سكان الزعاطشة عام 1848 ، مجلة الثقافة ، العدد 32 ، أفريل ماي 1976 .

الملتقيات :

1. بن داود نصر الدين : أعمال الملتقى الوطني لأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 .
2. عاشور موسى : أعمال الملتقى الوطني حول أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 .
3. أعمال الملتقى الوطني حول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

ملحق رقم 1 :

نداء كريميو إلى سكان الجزائر :

الحمد لله وحده :

إعلام من الحكومة القائمة بالدفاع كافة سكان الأقاليم الجزائرية ، لا يخفى على من له عقل سليم و رأي مستقيم أن مقصود الدولة الجمهورية مرغوب بها هو إيصال النفع لعموم الناس و جلب الراحة و الهناء مع استقامة أحوالهم ، لذلك عزمت على تبديل بعض القواعد الماضية و السياسة الجارية بما هوا أحسن منها في انتظام أحوال العامة فليس الحامل لهذه الدولة على تبديل المذكور إلا لقصد المفاسد أو إزالتها ، وقد تقرر لدى الدولة و علم أن أصل كل خير مبني على احترام الناس و المحافظة عليهم في جميع أمور الدينية و الدنيوية ، و ربما يحصل الغلط لمن لا يفهم القوانين الجديدة و يظنها غير مفيدة ، فإن العاقل لو يحصل تأمل حق التأمل فيها بينما و بين القوانين السابقة يظهر له الفرق الواضح بينهما ، فإن الدولة الجمهورية الفرنسية لا تزال جادة في حسن سيرتها ومعاملتها مع المسلمين بأكثر مما صدر من الإحسان من الدول السابقة ، و هذه الدولة لا تنسى على مر الزمن خصال المسلمين الحميدة و مفاخرهم العديدة بسبب انتظامهم في سلك عساكرنا ، وبذل نفوسهم في نصرة جنسنا و قتال عدونا ، وقد كان السلطان **نابليون** وعد المسلمين فيمامضى بتمليكالأراضي التي يستغلونها بالحراثة و غيرها و لم يحصل منه تنجيز ، فهذه الدولة ستهبها لهم هبة منجزة و تملكها لهم تمليكا مطلقا بحيث يتصرفون فيها بأنواع التصرفات من غير معارض لهم و يتوارثونها توارث الأملاك والأموال .

كتب بمدينة بوردو بتاريخ 14 جانفي 1871 ، وبأمر سعادة **السيد كريميو** وزير الشريعة ورئيس جماعة المنتخبين للنظر في شؤون الدولة الجمهورية ، و مختوم سعادة السيد **شارل دوبوزي** و إلى الجزائر و أقاليمها[1].

---

[1] يحي بوعزيز : كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص ص 337 . 338 .

الملحق 2 :

تطوير الضرائب العربية 1840 _1844[1] :

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844
الضرائب العربية	288.597	1.294.887	1.354.474	2.592.931	3.250.227

الملحق 3 :

تطوير الضرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1872 _1883[2] :

السنوات	الحكور	الشعور	الزكاة	اللزمة	المجموع
1872	385.127	1.657.713	1.727.578	607.861	4.378.279
1873	480.156	2.075.975	2.182.926	809.481	5.548.535
1874	501.309	2.784.950	2.763.022	685.586	6.734.867
1875	502.066	3.009.358	2.788.196	793.592	7.093.212
1876	491.801	2.929.712	2.734.007	860.396	7.015.916
1877	498.955	1.847.696	3.184.343	812.918	6.343.912
1878	407.248	2.235.947	2.754.491	790.176	6.187.862
1879	454.873	2.480.213	2.889.178	767.804	6.592.068
1880	439.959	2.445.800	2.569.441	861.819	6.317.019
1881	462.770	1.325.462	2.301.691	817.017	4.906.940
1882	433.600	2.115.167	2.110.210	742.486	5.401.463
1883	509.665	2.340.075	2.480.931	886.093	6.216.764

[1] عثمان زقب : المرجع السابق، ص 197 .

[2] المرجع نفسه، ص 198 .

الملحق 4 :

تطور الضرائب العربية 1886_1914[1] :

السنوات	الضرائب العربية
1886	16.361.000 فرنك
1887	17.272.000 فرنك
1888	16.858.000 فرنك
1889	16.115.000 فرنك
1890	15.606.000 فرنك
1891	14.944.000 فرنك
1892	14.712.000 فرنك
1893	15.051.000.90 فرنك
1894	14.441.845.45 فرنك
1907	16.326.660 فرنك
1908	16.578.272 فرنك
1913	14.455.477 فرنك
1914	14.466.413 فرنك

[1] عثمان زقب :المرجع السابق، ص 194.

الملحق 5 :

بنود المجلس المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865 :

الفصل الأول :

الموطنون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسية التامة عملا بأحكام قانون الشيوخ الصادر في يوم 14 جويلية 1895 و يقتضى القانون الحالي .

الفصل الثاني :

كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الأتية:

- **أولا** :أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة .
- **ثانيا** : أن يكون متزوجا من امرأة أو عازبا .
- **ثالثا** : أنلا يكون محكما عليه بارتكابه جناية أو بحكم تسقط من أجله للحقوق السياسية ' أو أن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد الحاكمية الفرنسية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على ساس من شأنها الإخلال بالأمن العام .
- **رابعا** : أن يكون مدة سكنها سنتين على التوالي في بلده واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو دائرة تصرفية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا.

وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الأتي ذكرها :

- أن يكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية و البحرية و سار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في تلك من لدن الحكم العسكري .
- أن تكون له معرفة بالغة الفرنسية قراءة وكتابة .

- أن يكون مالكا أو مؤجرا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مقيدا منذ سنة بالأقل إما في جريدة " الباتينتا " و إما في جريدة المغارم التي تكون عوضها في بلد واحد لقيامه فيها بحرفة و استقرار.
- أن يكون صاحب وظيفة عمومية أو معاش باله بقاعدة عن خدمة دولية .
- أن يكون قد انتخب فيها عضوا عموميا في أحد المجالس الانتخابية .
- أن يكون صاحب وسام الفرنسي أو امتياز تشريفي انعمت به عليه الحكومة الفرنسية .
- أن يكون أبوه مجنس بالجنسية الفرنسية وقت أن كان عمره إحدى عشرين سنة .

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنسية بعد تزوجه بها أن تطالب إتباع زوجها في حالة الجديدة تعني الجنسية الفرنسية .

الفصل الثالث :

الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسية التامة طبقا لهذا القانون يجب عليه أن يوجه إلى قاضي الصلح (الجوج) أو إلى الحاكم القائم مقامه طالبا في نسختين و نضيف إليه الأوراق الأتي بيانها :

- **أولا :** عقد ازدياد إن كان و إلا فرسم لفيف بشهادة أربع من الناس يحرره قاضي الصلح أو قاضي المحكمة الإسلامية في بلدة سكني صاحب الطلب .
- **ثانيا :** الأوراق الدالة على أن الشروط المذكورة في الفصل الثاني أعلاه متوفرة فيه .
- **ثالثا :** ملخص سيرته الشرعية .
- **رابعا :** عقود ازدياد أولاده القاصرين تقوم مقامها و كاتب محكمة قاضي الصلح طالب (انقريفي) نعني للطالب توصل الطلبة و يرسل نسخة منه بلا تأخير إلى الوالي العام الجزائري .

الفصل الرابع :

في ظروف الشهر التاسع لتسجيل طلبه لدى كاتب محكمة الصلح يستدعي قاضي الصلح طالب التجنس و يراجع أمر أهو منصب بالشروط اللازمة أم لا ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبره الشيخ (المير) الساكن فيها أو وكيل الدولة و الوالي العام و هؤلاء يخبرون قاضي الصلح من أجل خمسة عشرة يوما يوصل ذلك الحاصل إليهم وبالملاحظات التي يرونها صالحة ثم توصل المضبطة (الدوسي) بتمامها من دون تأخير إلى المحكمة الأهلية .

الفصل الخامس :

إن كان محل سكني طالب التجنس الفرنسي أو في مستعمرات الفرنسية أو في وطن داخل تحت حماية فرنسا يجب عليه أن يواجه طلبة طلبه إلى قاضي محكمة الصلح التابعة لها بلدته الأصلية أو إلى حاكم القائم مقامه فيها و لقاضي الصلح المذكور أو عوضه أن يتولى في هذا الشأن مخايرة أي قاضي للصلح مثله أو الحاكم الفرنسي الذي يقوم مقامه كي تجري على يده ضوابط النظر في طلب التجنس .

الفصل السادس :

إن مضي شهران من يوم التسجيل الطلب في مكتب المحكمة الأهلية ولم يتبع أي اعتراض عليه من طرف الولي العام أو وكيل الدولة عملا بالفصل السابع أو الثامن من هذا القانون فحكمه المطلب الأول في انعقادها الأول العلني تصرح بأن الطالب التجنس قد توفرت فيه الشروط المقررة في القانون و بأنه صار مقبولا في الجنسية الفرنسية و يذكر هذا التصريح في هامش عقد ازدياد و في هامش عقد زواجه إن كان طالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح المشار إليه في حاشية رسم اللفيف المحرر طبق

الفصل الثالث أعلاه وهذا الرسم الذي يقوم مثلا عقد ازدياد أو عقد زواج يوضع في مكتب محكمة الفصل الأول وفي مكتب مشيخي البلدة (دار المير) .

الفصل السابع :

إن وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة و جرى الأخبار به في الآجال المعنية بمجرد بطاقة مرسلة إلى كاتب المحكمة الأهلية فهذه المحكمة تنظر في صحة اعتراض بكونه مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل الثاني أعلاه أو على تعمير ذمة الطالب بحكم ارتكابه فعلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه ثم إن المحكمة تنعقد من أجل شهري انعقاد علينا بقبول ذلك الاعتراض أو رفضه وعند رفضه تصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسية .

الفصل الثامن :

في نفس أجل الشهرين المقرر بالفصل السادس يجوز للوالي العام أن يصدر أمرا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية و موافقة وزير الداخلية عليها يعترض به على تصريح المحكمة و المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى أن الطالب بالجنسية الفرنسية غير أهل لها و بذلك يصير الطلب الملغي بتلك الحيثيات لا يمكن تحديده إلا بعد مضي خمس سنوات .

الفصل التاسع :

الاستئناف لدى المحكمة العليا لنقص الأحكام لنقص الأحكام في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول بابه مفتوح سواء وكيل الدولة أو لطالب التجنس و به يتوقف طالب و تقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة و حكمها فيه يقعان بالوجود الأحوال

المنصوص عليها في الأمر الدولي الصادرة يوم 3 فيفري 1863 م و في قانون الصادر يوم 2 فيفري 1914 م و الإعلامات بالاستئناف توجه إلى وكيل الدولة أو تصدر منه .

الفصل العاشر :

الرسوم الشرعية تعفي الطالب و تسجل مجانا و ملخصات عقود الازدياد و الزواج و تعطي مجانا أيضا إما لقاضي الصلح و يكتب في رأس البطاقات أنها استخرجت من تلك الخصوصية فقط و لا يجوز استعلامها في غير ذلك من وجوه الاستعمال .

الفصل الحادي عشر :

نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول السادس و السابع و التاسع أعلاهم هي النتائج التي عانها قانون الشيوخ الواقع في سنة 1865 على الاتصاف بالجنسية الفرنسية[1].

[1]Gouvernement Générale de L'Algérie: établissements français dans l' algérie(1865-1866) , innprimerai imperiale, paris , 1984 . , p8.

الملحق رقم 06 :

تنكيل المحتلين للجزائريين[1] :

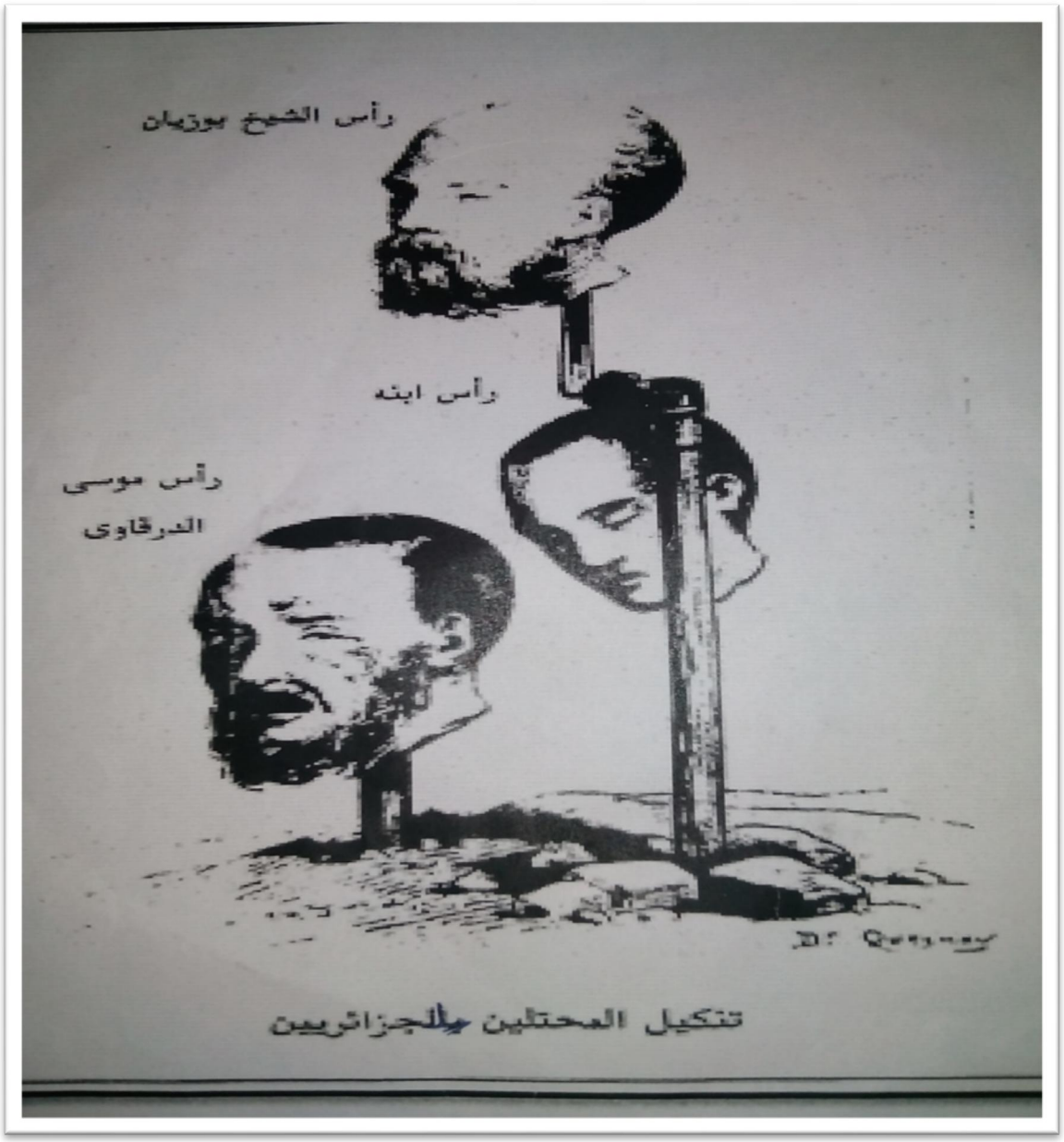

[1]بشير بلاح :المرجع السابق ، ص 136.

الملحق رقم 07 :

جامع كتشاوة الذي حولته السلطات الاحتلال الفرنسي إلى كنيسة[1] :

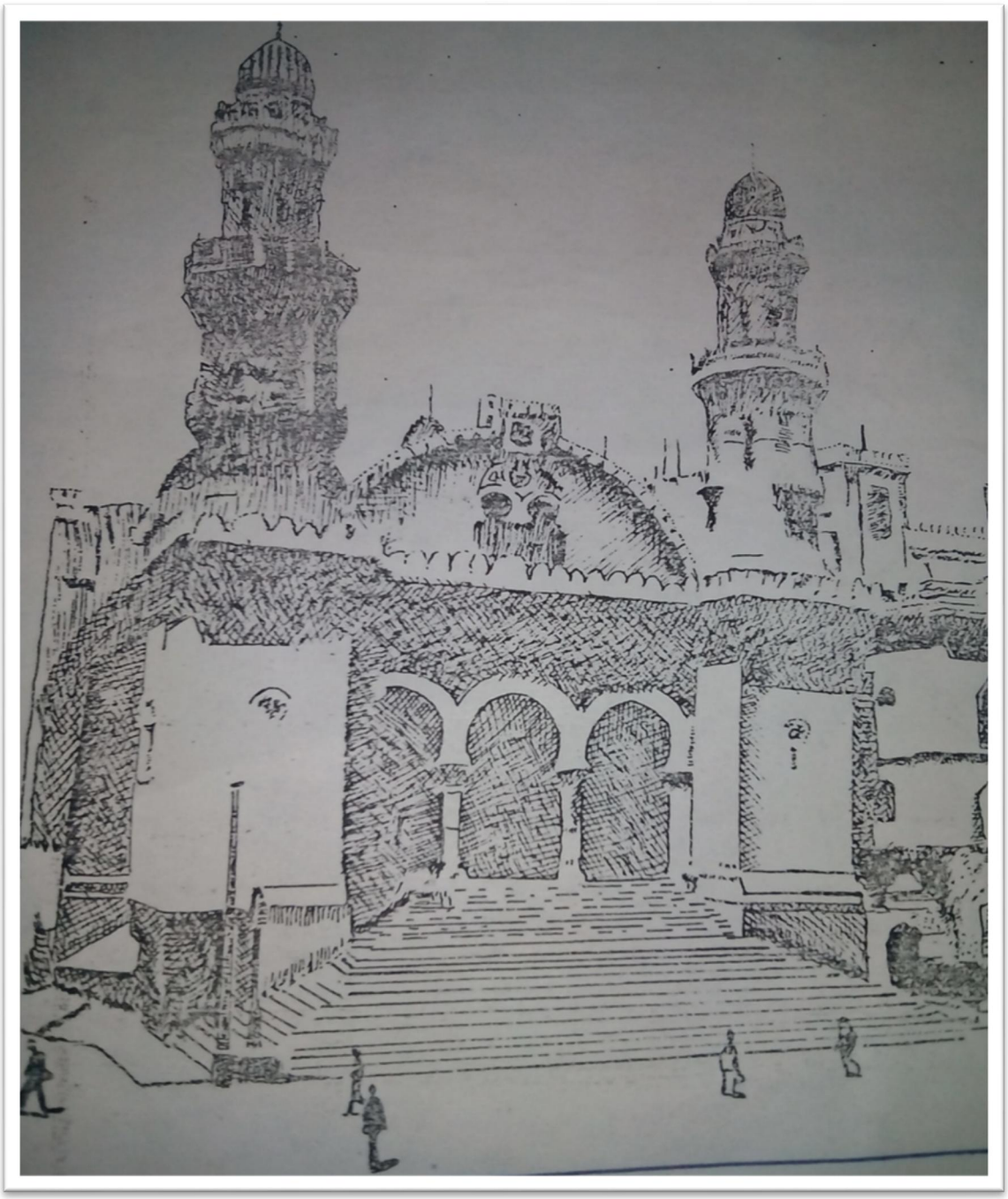

[1] عمار قليل : المرجع السابق ، ص 98 .

الملحق رقم 08 :

من مظاهر الإدماج و زرع الكنائس و تغيير أسماء المدن خميس مليانة صارت Affervill[1]e

[1]بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 284 .

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ – د
مدخل : التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر 1830 1914.	6
الفصل الأول : آليات الإدارة الفرنسية سياسيا واقتصاديا .	
المبحث الأول : إستراتيجية الإدارة الفرنسية سياسيا .	12
المطلب الأول: سياسة إغراء أعيان الجزائريين وقادتهم وتوظيف شيوخ الطرق الصوفية .	12
المطلب الثاني : استخدام المكاتب العربية .	15
المطلب الثالث : اعتماد قانون الأهالي كأسلوب للتحكم في الجزائريين .	20
المبحث الثاني : أدوات السياسة الاستعمارية اقتصاديا .	24
المطلب الأول : استخدام الضرائب .	24
المطلب الثاني : مصادرة الأراضي .	30
المطلب الثالث : القرار المشيخي وميلاد الملكية الفردية .	33
الفصل الثاني : طرق السياسة الفرنسية اجتماعيا ودينيا .	
المبحث الأول : أساليب السياسة الفرنسية اجتماعيا .	42
المطلب الأول : إبادة الجماعية .	42
المطلب الثاني : استهداف المرأة والأسرة الجزائرية .	46
المطلب الثالث : قانون التجنيد الإجباري .	49
المبحث الثاني : وسائل السياسة القمعية دينيا .	51
المطلب الأول : استهداف مؤسسات الدين الإسلامي .	51
المطلب الثاني : محاولة إزالة القضاء الإسلامي .	57
المطلب الثالث : طرح سياسة التبشير .	63
الخاتمة .	
قائمة المصادر والمراجع.	

الملاحق.	
فهرس المحتويات .	

مقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

مدخل تمهيدي

المصادر والمراجع

الفهرس

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم